

١١- إحالة القوانين الواردة من الحكومة
إلى اللجان المختصة

الرئيس :

ورد للمجلس ووزع عليكم مشروع قانون
صندوق توفير البريد ومشروع القانون المعدل
لقانون الصحة وهما من أعمال اللجنة القانونية فهل
نوافقون على إحالتها إليها ؟

الجميع : موافقون :

الرئيس :

وكذلك ورد للمجلس :

مشروع قانون توحيد الرسوم والضرائب
الاضافية على البضائع المصدره والمصنوعة محليا .

ومشروع قانون معدل لقانون استيفاء رسوم
واجور اضافية ومشروع قانون معدل لقانون الرسوم
الاضافية لرسوم الجمارك والمكوس فهل يوافق المجلس
على إحالتهم على اللجنة المالية ؟

الجميع : موافقون .

١٢- تعيين موعد وموضوع الجلسة القادمة

الرئيس :

اخواني ، انتهت إجتاننا بجلسة اليوم وساعين
موعد الجلسة القادمة فيها بعد واعلمكم .

وانتهت الجلسة

رئيس مجلس النواب

عاكف الفايز

امين عام مجلس الامة

هاني خير

تصريف

- ١ - اعد ويوب هذا العدد واشرف على تنظيم ضبطه الامين العام : الأستاذ هاني خير
- ٢ - قام بتنظيم هذا الحضر : السيدان عدنان يعيون وناظم مرزوق
- ٣ - قام بالاشراف على هذا العدد وتدقيقه في المطبعة مأمور المحلة : السيد وليد التجداوي



مجلس النواب

مجلس الأمة

مجلس النواب

الدورة العادية الثالثة لمجلس الأمة الثامن

محضر الجلسة الثانية عشرة

المعقودة يوم الاحد ١ ذي القعدة ١٣٨٥ هـ الموافق ٢٠ شباط ١٩٦٦ م

(الجلد ١٠)

(رقم العدد ١٣)

جداول الأعمال

محررة

١ - تلاوة محضر الجلسة السابقة (موافقة) ٥٢٠

٢ - تلاوة الاجازات والاعتذارات ٥٢٠

أ - معلرة النائب السيد محمد احمد البرغوثي (موافقة) ٥٢٠

ب - معروف رباع ٥٢١

ج - متيامروم ٥٢١

هذه نسخة من المحضر

صحيفة

٣ - تلاوة الكتب والاوراق الواردة : ٥٢١

أ - كتاب دولة رئيس مجلس الاعيان رقم (١٩٩) بشأن القساوون المؤقت رقم (٢٤) لسنة ١٩٦٥ المعدل لقانون ضريبة الحرس الوطني .
(تقرر احالته للجنة المالية والقانونية لدراسته) ٥٢١

ب - كتاب دولة رئيس مجلس الاعيان رقم (٢٠٠) بشأن مشروع القانون المعدل لقانون تسوية ديون المزارعين لسنة ١٩٦٦ .
(امر مجلس النواب على قراره السابق بقبول القانون بمكس قرار مجلس الاعيان) ٥٢٥

ج - كتاب دولة رئيس مجلس الاعيان رقم (٢٠٢) بشأن القانون المؤقت رقم (٣٩) لسنة ١٩٦٥ المعدل لقانون اصول المحاكمات الجزائية .
(احيل الكتاب الى اللجنة القانونية) ٥٢٦

د - كتاب سماعة قاضي القضاة رقم (٦٦٦) جوابا على الاقتراح رقم (٢٣) المقدم من النائب السيد سليمان القضاة .
(اخذ المجلس علماً بالجواب) ٥٢٧

هـ - كتاب دولة رئيس الوزراء رقم (١٤٥٦) ومرفقه كتاب مدير عام سلطة المياه المركزية رقم (٦٢٩) جوابا على الاقتراح رقم (١٨) المقدم من النائب السيد محمد الخشمان . ٥٢٧

و - كتاب سماعة قاضي القضاة رقم (٦٧٢) جوابا على الاقتراح رقم (٦٦) المقدم من النائب السيد حمزة الشريدة . ٥٢٨

إحداث خارجة عن جدول الاعمال :

- حول توقيع هبة جلالة الملك فيصل على الجمعيات الخيرية .
- حول تأخير الحكومة في الرد على استئلة النواب .
- حول الاستسلة .
- حول إلغاء قانون الاشراف على البذر وإلغاء قانون للمشار .

صحيفة

ز - كتاب معالي وزير التربية والتعليم رقم (٤١٤٠) جوابا على الاقتراحين رقم (٥٨) المقدم من النائب السيد ابراهيم كرشان ورقم (٦٨) المقدم من النائب السيد حمزة الشريدة . ٥٢٩

ح - كتاب معالي وزير الصحة رقم (٨٠٧) جوابا على الاقتراح رقم (٦٣) المقدم من النائب السيد محمد سعيد يونس . ٥٢٩

ط - كتاب معالي وزير الصحة رقم (٩٦٩) جوابا على الاقتراح رقم (٧٢) المقدم من النائب السيد فيصل الدغي . ٥٣١

ي - كتاب معالي وزير الصحة رقم (١٠٣٣) جوابا على الاقتراح رقم (٨١) المقدم من السيد حفطي ملحيس . ٥٣٢

ك - كتاب دولة رئيس الوزراء رقم (١٨٩٥) ومرفقه رقم (٢٢٠٣) جواباً على الشكرى رقم (٥١) المقدمة من مستخدمي وعمال مجلس الاعمار .
(اخذ المجلس علماً بالجواب وسيلغ للمشاركين) ٥٣٣

اجاب دولة رئيس الوزراء شفهاً على استئلة النواب التالية :

- ١ - سؤال رقم (٢٥) مؤرخ في ١٢/١٨/١٩٦٥ من نائب القدس معسالي السيد علي الدجاني .
- ٢ - سؤال رقم (٢٦) مؤرخ في ١١/١١/١٩٦٦ مقدم نائب الكرك السيد صلاح الصحيمات .
- ٣ - سؤال رقم (٢٨) مؤرخ في ١٢/١٢/١٩٦٦ مقدم من نائب عمان معسالي السيد خالد الحاج حسن .
- ٤ - سؤال رقم (٣٥) مؤرخ في ٥/٢/١٩٦٦ مقدم من نائب عمان السيد مطلق الحديدي .
- ٥ - سؤال رقم (٣١) مؤرخ في ٥/٢/١٩٦٦ مقدم من نائب عمان السيد مطلق الحديدي .
- ٦ - سؤال رقم (٣٤) مؤرخ في ٥/٢/١٩٦٦ مقدم من نائب عمان السيد مطلق الاستاد الشيخ عبد الباقي جبو .

(اكتفى حضرات النواب المحترمين باجابة دولة رئيس الوزراء)

هكذا منه الاصل

صحيفة

• • • • •
• • • • •

٥٤١ - الأقران احسان :-

٥٤١ أ - اقتراح برغبة رقم (٩٦) مقدم من النائب السيد علي الملاكوي
بموضوع طلب إصدار تعميم بلزوم التقيد بوضع البسمة في عنوان
كافة التقارير والكتب التي تصدرها الحكومة .

ب- اقترح برغبة رقم (٩٧) مقدم من النائب السيد اميل حنا صافية
بموضوع طلب وضع المخصصات اللازمة في الموازنة القادمة لاقامة
مطار دولي كبير في مدينة القدس .

ج - اقترح برغبة رقم (٩٨) مقدم من السيد النائب حفطي ملحييس
بموضوع مطالب عامة للحفاظة نابلس .

د - اقترح برغبة رقم (٩٩) مقدم من النائب السيد صدقي الجعبري بموضوع مطالب عامة لمحافظة الخليل .

٥٤٥ - اقترح برغبة رقم (١٠٠) مقدم من النائب السيد سليمان القضاء بموضوع المساجد في قضاء عجلون .

و - اقتراح برغبة رقم (١٠١) مقدم من النائب السيد سلمان القضاء
بموضوع مياه عين التنور والتعويضات التي يطالب بها اهالي
قرية عرجان .

ز - اقترح برغبة رقم (١٠٢) مقدم من النائب السيد سلمان القضاء
بموضوع اصلاح البرك القديمة .

٥ - الأسئلة والأجوبة :- ٥٤٦

٥٤٦

١- جواب معالي وزير الداخلية للشؤون البلدية والقروية رقم (٨٦٦) على السؤال رقم (٢٢) المقدم من نائب بيت لحم معالي السيد ايوب مسلم .

(اكتمل بالجواب)

٤٤٧ ب- جواب دولة رئيس الوزراء رقم (٢٠٩٦) ومرافقه جواب معالي وزير الداخلية رقم (١٩٧٢) على السؤال رقم (٥) المقدم من نائب القدس معالي السيد علي الجعفري بالجواب

***** حول عمال مصفاة البترول المضربين عن العمل .
***** حول وقف اثمان المياه في العاصمة .

صحيفة

٦ - اقرار النظام المالي والإداري لمجلس الأمة الأردني :

٥٥١ : قرار اللجنة القانونية رقم (٢٤) بشأن :

١ - مشروع قانون الاوقاف والشؤون الاسلامية لسنة ١٩٦٦ .

ب- مشروع قانون الجمعيات والمؤسسات الاجتماعية لسنة ١٩٦٦ .
(دولى على جميع المنظمات
الجنة والمرسل مجلس
الأعيان الموقر مدلا)

ج - مشروع القانون المعدل لقانون الصحة لسنة ١٩٦٦ .
(ونفس قرار اللجنة ،
ووفق على القانون كما
وردمن الحكومة وارسل
لجلس الأعيان المقرر)

٨ - قرار لجنة التوجيه الوطني والدعاية والسياحة رقم (٢)
(رؤسك عليه واصل
التوصيات وارسل
المكينة)

٥٧١ | (ووفقاً على ما ورد فيه
راسل الحكومة) (٢) قرار لجنة اللاجئين رقم

١٠- إحالة مشاريع القوانين الواردة من الحكومة للجان المختصة : ٥٧٣

أ - مشروع قانون الصحافة لسنة ١٩٦٦ . (احيال اللجنة القانونية) ٥٧٣

١١- تعيين موعد وموضوع الجلسة القادمة (لم يعين)

مجلس النواب

○○○○

مجلس النواب

اجتمع المجلس علناً وبنصاب قانوني في الساعة الحادية عشرة صباحاً من يوم الأحد الواقع في ١٩٦٦/٢/٢٠ برئاسة معالي السيد عاكف الفايز رئيس المجلس وبحضور أمين عام مجلس الأمة الاستاذ هاني خير .

وتغيب عن الحاضرة : السيد موسى ابو الراغب وتغيب عن الحاضرة : محمد احمد البرغوثي ومعروف رباح وميثا مروم .
وتغيب بدون معللة : السيدان فيصل الجازي وعبد القادر الصالح .

وحضر من الحكومة : -

دولة السيد وصفي التل : رئيس الوزراء ووزير الدفاع .

معالي السيد سمعان داود : وزير الداخلية .

معالي السيد عز الدين المفتي : وزير المالية .

معالي الدكتور قاسم الرعاوي : وزير الداخلية للشؤون البلدية والقروية .

معالي الدكتور صالح برقان : وزير الشؤون الاجتماعية والعمل .

معالي السيد فضل الناقصوني : وزير المواصلات/ برق وبريد .

معالي الدكتور احمد ابو قورة : وزير الصحة

معالي السيد ذوقان الهنداوي : وزير التربية والتعليم

معالي السيد محمد طوقان : وزير الدولة لشؤون

رئاسة الوزراء

افتتاح الجلسة

الرئيس :

النصاب قانوني . اعلن افتتاح الجلسة .

بسم الله الرحمن الرحيم

نبحث الآن في المواضيع المدرجة على جدول اعمال اليوم .

١ - تلاوة محضر الجلسة

الرئيس :

يتلى محضر الجلسة السابقة .

الجميع :

نصادق على ما جاء فيه ونعفي الامين العام من تلاوته .

٢ - تلاوة الاجازات والاعتذارات

الرئيس :

ارجو ان تلى الاجازات والاعتذارات الواردة.

الامين العام :

(أ)

معالي رئيس مجلس النواب المكرم

تحية وبعد .

اعتذر عن حضور جلسة غد لأسباب مرضية متمنياً لمعاليكم ولزملاء دوام التوفيق .

واقبلوا احترامي .

١٩٦٦/٢/١٩

نائب رام الله

محمد احمد البرغوثي

٣ - تلاوة الكتب والاوراق الواردة

الرئيس :

ارجو من عطوفة الامين العام تلاوة الكتب والاوراق الواردة .

(أ)

الامين العام :

الرقم ١٩٩/١٧٢/٢

التاريخ ١٩٦٦/٢/١٣

معالي رئيس مجلس النواب الاكرم

بالاشارة الى كتاب معاليكم رقم ٩٢/١٧٢/٢ المؤرخ في ١٩٦٦/١/١٥ .

ارجو ان تحيطوا مجلس النواب المقرر علماً بأن مجلس الاعيان قرر في جلسته السادسة من الدورة العادية الثالثة المنعقدة بتاريخ ١٩٦٦/٢/١٢ رفض القانون المؤقت رقم (٢٤) لسنة ١٩٦٥ المعدل لقانون ضريبة الحرس الوطني مخالفتها نص المادة (١١١) من الدستور .

أعيد الى معاليكم نسخ القانون المذكور ، رجاء التكرم باجراء المقتضى واعلامي بالنتيجة .

واقبلوا احترامي .

رئيس مجلس الاعيان

سعيد المفتي

السيد الحاج حسن نائب عمان :

هذا القانون درسته اللجنة المالية لمجلس النواب ووضعت بعض التواحي عليه وذهب للجنة المالية في مجلس الاعيان كما اقرته كما وردنا منا وعندما نظر في مجلس الاعيان رفضه مجلس الاعيان لسبب دستوري اي قانوني فإرى ان يجتمع اللجنتين المالية والقانونية لبحثه .

الرئيس :

هل يوافق المجلس على قبول معذرتي ؟

الجميع : موافقون

(ب)

الامين العام :

معالي رئيس مجلس النواب المكرم

تحية واحتراماً وبعد ،

لأسباب خاصة طارئة اعتذر عن حضور جلسة اليوم . فارجو المعذرة .

واقبلوا تحياتي .

نائب جنين

معروف رباح

الرئيس :

هل يوافق المجلس على قبول معذرتي ؟

الجميع : موافقون .

(ج)

الامين العام :

عطوفة امين عام مجلس الأمة - عمان

بسبب وعكة مرضية اعتذر عن حضور جلسة

يوم الاحد الموافق ١٩٦٦/٢/٢٠ .

نائب منطقة القدس

ميتا مروم

الرئيس :

هل يوافق المجلس على قبول معذرتي ؟

الجميع : موافقون .

هكذا في الفصل

الرئيس :

اذن يخال على اللجنتين المالية والقانونية معا .

الجميع موافقون :

السيد ميرزا نائب عمان :

معالي الرئيس :

استلمت الحكومة شكاً بمبلغ مائة ألف دينار تبرعاً للجمعيات الخيرية من جلالة الملك فيصل أثناء زيارته الأخيرة للأردن . ارجو اطلاعنا على الاجراءات التي اتخذتها الحكومة لتوزيع هذه المبالغ على الجمعيات وان تسرع بتوزيعها على الجمعيات من اجل ان تقوم بالخدمات المطلوبة منها .

الرئيس :

وزعت على الجمعيات .

اصوات : اي جمعيات

دولة رئيس الوزراء :

يا سيدي ارجو ان يوجه كتاب او سؤال وترسل لكم كشفاً .

••

السيد الدجاني نائب القدس :

معالي الرئيس :

بهذه المناسبة ارجو ان اذكركم ان لي عدة اسئلة لم تجب الحكومة عليها وهناك سؤال قدمته من تاريخ ١٩٦٤/١٢/١٦ لم احصل على جواب عليه .

الرئيس :

دولة الرئيس :

فعلا هناك اسئلة لم يجب عليها اصحاب المعالي

الوزراء وقد كتبنا تأكيدات عليها ، فارجو ان تنقيد بالمدة المنصوص عليها بالنظام الداخلي .

دولة رئيس الوزراء :

ارجو ان تذكرنا السكرتيرية بها .

•••

الاستاذ جمو نائب عمان :

معالي الرئيس :

الدورة تكاد تنتهي او انتهت وهناك اسئلة اذا بقي الروتين متبع بان نكتب وتأخذ الجواب فالدورة تنتهي والحكومة لا تجاوب على الاسئلة . لذا ارجو بالفترة الباقية مادام ان النظام يساعد ان تكون الاسئلة شفوية . . . ويحبب الوزير المختص شفوية لأن الوزير المفروض به ان يكون ملماً بشؤون وزارته .

الرئيس :

بافضيلة الاستاذ :

الوزير لما نعطيه مهلة يمكنه ان يجيب ، لكن لما توجه له السؤال شفوية قد لا تكون المراجع امامه فلا يمكنه ان يجيب . لكن سنكتب لدولة رئيس الوزراء ونبعث له بكشف بالاسئلة المتبقية على ان يجاب عليها قبل انتهاء الدورة .

الاستاذ جمو نائب عمان :

فليكن ذلك شفوية لأن الكتابة ايضاً تتحمل مدة.

السيد المجالي نائب الكرك :

بالنسبة لضيق الوقت وكثرة الاعمال ، اننا اقترح مضاعفة عدد الجلسات بحيث يعقد المجلس جلستين في الاسبوع :

الرئيس :

لامانع وانبعد كل يومين جلسة خلال المدة الباقية

••••

السيد سحجات نائب الكرك :

سيدي ، لدي اقتراحين موقعين من اكثر من عشر نواب اذا سمحت تلوتهما .

الرئيس : تفضل

السيد سحجات نائب الكرك : (يتلو)

اقتراح برغبة رقم (١٠٦)

تاريخ ١٩٦٦/٢/٢٠

معالي رئيس المجلس النيابي الاكرم
لقد بلغت بلادنا بحمد الله وعناية الحسين شاهاً عالياً في التقدم والحضارة ومع ذلك فان هنالك قانون الاشراف على البلدو لعام ١٩٢٦ لا يزال ساري المفعول وقد سبق لمعالكم ان ارسلتم الى دولة رئيس الوزراء كتابا بطلب الغاء هذا القانون الذي يعتبر ان بلدنا متأخرة وانها تتعامل بالغزو ولحد الان عدا عن ان هذا القانون يعطي مدير الامن العام او قائد الجيش العربي صلاحيات المحاكم ويستثنى البلدو من المحاكم امام المحاكم النظامية .

وبما ان هذا الامر يخالف لنص الفقرة (١) من المادة السادسة من الدستور التي تنص على ان الاردنيين امام القانون سواء وبما انه لم يعد يتفق مع تطورنا الاجتماعي والتشريعي فاننا نقترح الغاء هذا القانون .

واقبلوا فائق الاحترام .

نائب قضاء مادبا محمد سالم ابو الغنم ، نائب نابلس راشد النمر ، نائب الكرك صلاح السحجات ،

نائب الخليل يوسف التكروري . نائب اربد سامي حداد ، نائب اربد علي المكاوي . نائب منطقة عمان مطلق الحديدي ، نائب طولكرم حافظ الحمد الله ، نائب الكرك صالح المجالي ، نائب اربد حمزة الشريده ، نائب عمان ابراهيم كريشان ، نائب جرش فيصل الدغمي

السيد سحجات نائب الكرك : (متابعا) .

اقتراح برغبة رقم (١٠٥)

تاريخ ١٩٦٦/٢/٢٠

معالي رئيس مجلس النواب الاكرم

اشارة للاقتراح المقدم بالباء قانون الاشراف على البلدو لسنة ١٩٣٦ ونعرض انه رغم الغاء قانون العشائر فان الحكام الاداريين لا يزالون يطبقون احكامهم حتى ان تطبيقه قد شمل امورا لم تكن خاضعة لهذه العادات زمن البداوة ومن ذلك قضايا الضرب العادية وخلافها ولذلك ولتنظيم هذه الامور والخدم استعمال العادات العشائرية في غير مواضعها فنقترح ان تقوم وزارة الداخلية بالاشتراك مع اصحاب الرأي في البلاد لسن قانون يطبق لغايات الصلح بين الناس وينحصر في القضايا المهمة كالقتل عمدا او هنك العرض وما عدا ذلك تكون خاضعة للقوانين النظامية .

واقبلوا احترامنا .

نائب طولكرم حافظ الحمد الله ، نائب عمان ابراهيم كريشان ، نائب الخليل يوسف التكروري ، نائب الكرك صلاح السحجات ، نائب قضاء مادبا محمد سالم ابو الغنم ، نائب عمان مطلق الحديدي ، نائب جرش فيصل الدغمي ، نائب اربد سامي حداد ، نائب اربد علي المكاوي ، نائب الكرك صالح المجالي ، نائب اربد حمزة الشريده ، نائب نابلس داود الشخشير .

الرئيس :

دولة الرئيس .

هذا القانون وضع لغايات الامن سنة ١٩٢٠ لما كانت الناس تغزو بعضها البعض وتقتل بعض وتتهب بعض وتسلب بعض على اساس ان يجدوا رادع يردع العشار الرحل من التعدي على بعضها البعض . لكن الماية انتفت الآن جنتي ترسله لاي منطقة ويقول للبدوي الذي يعيش هناك انت مطلوب الى القيادة او مطلوب الى المحكمة يعني قبل ان يجيء الحضري ، الموجود في نابلس او اربد . فالقانون فعلا فيه اجحاف يعطي الحق الى القائد العام وعدل بحيث اصبح مدير الامن العام يبيع املاكه وامواله المنقولة وغير المنقولة اليسوا مواطنين اردنيين . فند مدة اقترحت ذلك وصارت عداوة بيني وبين كلوب في ذلك الوقت وحاربي عدة مرات في انتخابات المجلس النيابي وحال دون دخولي الى هذا المجلس من اجل هذا القانون . وخلصنا من كلوب ونحرر الجيش فكيف يجوز ان يبقى القانون لقد كتبت مذكرة الى رئيس الوزراء في زمن الحكومة السابقة ودرست المذكرة وارسلت وشكلت لجنة وكان فيها معالي وزير الداخلية ورئيس الوزراء واوصت بالغاء القانون قانون الاشراف على البدو وعينوا محافظ للعشار او مثل ما هو حاصل الآن العشار الرحل في المنطقة الشمالية يتبعون لاربد والعشار في المنطقة الوسط تابعين لعمان وفي الجنوب تابعين لمحافظة معان أو الكرك .

رئيس الوزراء :

يا سيدي ابعثوا لنا بمشروعكم ونحن نضعه في الدورة الاستثنائية .

الرئيس :

ارجو ان ابين لذولتكم ان الدراسات عليه موجودة لدى الحكومة والمهم الغاء قانون الاشراف

على البدو والناحية الثانية يا دولة الرئيس الذي يحصل الآن انا - لا سمح الله - بتهاوش انا وابالك تضربني كفف والا يضربك كفف خذ جاهه وعطوة الخ فريد ان نحصر القضية هذا القانون التي من زمن الملك عبدالله التي نهائيا ، الآن ملغى فريد ان نحصر موضوع القضية المشاركة في القتل - لا سمح الله - في العرض اما واحد والله سب واحد تعال كد عليه جاهه وخذ عطوه وبعدن رجائي يا دولة الرئيس انه قانون الاشراف على البدو في الدورة الاستثنائية تلغيه ثانيا قانون العشار تشكل لجنة لتحصر الاشياء في الدم والعرض .

السيد القضاة نائب عجلون :

ما في جدل الاقتراحين وجهين بالنسبة لقانون العشار لا يجوز ان يبقى في القرن العشرين وبالنسبة لقانون العشار انا راى ان يتمتعوا بالحكام الاداريين مع وجهاء المنطقة يتفق على المبادئ او القضايا التي يحصل فيها عادات عشائرية ويصدر بلاغ من رئاسة الوزراء ومع الحزم واتخاذ الاجراءات الرادعة ومع الوقت تزول وتختصر في وقت اذن في القضايا الكبيرة التي لها اهمها عرض ودم .

السيد ابو الغم نائب مادبا :

مع احترامي لرأي الاخ الكريم الا انه الاجراء هذا يجوز ان يأخذ سنتين او ثلاث وحتى كل حاكم اداري او محافظ يجمع المختار ويجمع الحارس ويجمع الوجهه يا سيدي المحافظ مثلا في بلده كرئيس بالنسبة للمملكة في مجلس وزراء محترم وفيه مجلس امة محترم عليهم صياغة قانون بسرعة على اساس انهم يخلصوا من القضايا .

دولة رئيس الوزراء :

هناك دراسات من كافة الحكام الاداريين حول هذا الموضوع .

الرئيس :

هل يوافق المجلس على احالة الاقتراحين على الحكومة ؟

الجميع : موافقون .

(ب)

الرئيس :

يتلى كتاب مجلس الاعيان رقم (٢٠٠)

الامين العام :

الرقم ٢٠٠/٢٩/٢

التاريخ ١٩٦٦/٢/١٣

معالي رئيس مجلس النواب الاكرم

بالاشارة الى كتاب معاليكم رقم ١٦٠/٢٩/٢

تاريخ ١٩٦٦/٢/٦ .

ارجو ان تحيطوا مجلس النواب الموقر علما بأن مجلس الاعيان قرر في جلسته السادسة من الدورة العادية الثالثة المنعقدة بتاريخ ١٩٦٦/٢/١٢ رفض مشروع المانور المعدل لقانون تسوية ديون المزارعين لسنة ١٩٦٦ . بسبب ان الاسباب الموجبة لم تصدر من الحكومة وانما صدرت من معالي محافظ البنك المركزي ولان البنوك التجارية لا يجوز ان تحتاز من بقية الافراد فيما اذا تعاطت الفائدة نتيجة الاقتراعات المزارعية .

اعيد الى معاليكم نسخ مشروع القانون المذكور رجاء التكرم باجراء المقتضى واعلامي بالنتيجة . واقبلوا احترامي .

رئيس مجلس الاعيان

سعيد المقي

السيد الحاج حسن نائب عمان :

معالي الرئيس . اذ اجمعت الواقع مع احترامي للسبب المبين لرد هذا القانون من قبل مجلس اعيان لكن القانون والدستور واضح بأن المسؤول امام مجلس الامة والذي يقر القوانين هو مجلس الوزراء وليس محافظ البنك المركزي او وكيل وزارة معينة ، فلذلك وللضرورة وللاسباب الموجبة التي بموجبها امر مجلسكم الكريم هذا القانون فارحو لتسلك رأي مجلس النواب لان سبب الرد شكلي وليس موضوعي .

السيد القضاة نائب عجلون :

يا سيدي ، الواقع بالنسبة للاسباب المرجعية ان الغاية من وضع قانون تسوية ديون المزارعين هو انهم كانوا واقعين تحت وطأة فئة من الدائنين التجار والمرايين وربما كانت الارقام تزيد عن الحد المقبول وبما ان البنوك تتعامل في حدود معينة يعني بفوائد ٩/ تقريبا بالحكومة رات - كما يبدو والجنة والمجلس وافقتنا على انه هؤلاء لا يمكن وضعهم في عداد المرايين والتجار ، فوضع هذا الاستثناء حتى لا يجد دون يعني تهافت او اقبال البنوك على اقراض المزارعين . اما اذا كان المجلس يرى نقطة جسيمة الديون السابقة يطبق عليها القانون القديم من الان فصاعدا والبنوك تستثناء من قانون تسوية ديون المزارعين . اصلا هذا القانون قاربت مدله على الانتهاء يعني لا يمكن ان يعد البنك مرايا كما يعد

هكذا حذرت الفصل

مراي معروف لانه يعطي في حدود معقوله وليس بفائدة فاحشة هذا السبب .

الرئيس :

مجلس الاعيان رد قانون تسوية ديون المزارعين لانه اعتبر محافظ البنك المركزي لا يجوز له ان يقدم اسباباً موجهة .

السيد خليفة نائب عمان :

دين البنوك ليس دين زراعي ولذلك التعديلات كما جاءت من مجلس النواب اصوب مما جاءت مجلس الاعيان .

الرئيس :

مجلس النواب يعني يصير على قراره .

اصوات فعم

السيد الحاج حسن نائب عمان :

عا كفت بك بدني اثير نقطة اذا سمحت

الرئيس :

خالد بك ما دام المجلس اصر على رايه انتهى

السيد الفضاة نائب عجلون :

معالي الرئيس حتى لا نضطر لاجتماع المجلس انا فكري اذا احيل الى اللجنة القانونية وتعد مع اللجنة القانونية للاعيان اجتمعاً . . .

دولة رئيس الوزراء :

يا سيدي حجة الاسباب الموجبة كسا فهمتها الورقة التي تقدمها الحكومة مسؤولة عنها يجوز مرات ان استعين باحد النواب هنا لوضع الاسباب الموجبة لوضع او تعديل قانون . . .

السيد الحاج حسن نائب عمان :

نعم . او ليس في تعديل قانون استقلال القضاء وطلب رأي مجلس النواب والنواب

الرئيس :

نعمل ترتيب مع دولة رئيس مجلس الاعيان لعقد جلسة مشتركة .

السيد عريقات نائب القدس :

معمل ان يقبلوه لو كتبنا ثانيا مجلس الاعيان بان مجلسنا يصير على رايه

الرئيس :

اذن يصير المجلس على رايه السابق ؟

الجميع : موافقون

(ج)

الامين العام :

وهذا نص كتاب دولة رئيس مجلس الاعيان حول قانون اصول المحاكمات الجزائية .

الرقم ٢٠٢/٢٨/٢٢

التاريخ ١٩٦٦/٢/١٣

معالي رئيس مجلس النواب الاكرم

بالاشارة الى كتاب معاليكم رقم ١٥٨/٢/٢٨/٢

تاريخ ١٩٦٦/٢/٥ .

قرر مجلس الاعيان في جلسته السادسة من الدورة العادية الثالثة المنعقدة بتاريخ ١٩٦٦/٢/١٢ . الموافقة على القانون المؤقت رقم (٣٩) لسنة ١٩٦٥ المعدل لقانون اصول المحاكمات الجزائية بالصيغة التي ورد

(د)

الامين العام :

وهذا جواب سماحة قاضي القضاء على اقتراح لسعادة النائب الاستاذ سليمان القضاء

الرقم م ا ع / ٩١ / ٥٢ / ٦٦٦

التاريخ ١٩٦٦/٢/٩

الموافق ١٩ شوال سنة ١٣٨٥ هـ

دولة رئيس الوزراء المكرم

اشير الى كتاب دولتكم رقم ٣/٢٧/نواب /

٢١٨٩٣/٧ تاريخ ١٩٦٥/١٢/٢ بخصوص اقتراح

بناء مسجد بجانب مجلس الامة الجديد .

ارجو ان اعلم دولتكم بان امكانيات الاوقاف

لا تساعد على ذلك الا اذا تكفلت الدولة بالنفقات

ت اشرف دائرة الاوقاف .

وتفضلوا دولتكم بقبول فائق الاحترام .

قاضي القضاء

ورئيس مجلس الاوقاف والشؤون الاسلامية

عبدالله غوشه

السيد الفضاة : نائب عجلون : شكراً .

(هـ)

الامين العام :

وهذا جواب دولة رئيس الوزراء ومرفقه

جواب مدير عام سلطة المياه المركزية هـ

دولة رئيس الوزراء :

لا مانع من تلاوته علناً بان المشكلة انحلت هـ

السيد الخشمان نائب السلط :

شكراً يا دولة الرئيس

فيها من مجلس النواب مع ادخال التعديلات التالية عليه وهي : -

أ - حذف الفقرة (١) من المادة (١٤٨) المعدلة بموجب المادة (٢) من المشروع المعدل .

ب - حذف عبارة (واطمأن القاضي الى صحتها) الواردة في السطر الثاني من الفقرة (٢) من المادة (١٤٨) المعدلة بموجب المادة (٢) من المشروع .

ج - حذف المادة (٣) برمتها من مشروع القانون المعدل .

د - حذف المادة (٤) برمتها من مشروع القانون المعدل .

هـ - اضافة عبارة (الصادرة من النائب العام) بعد عبارة (منع المحاكمة) الواردة في السطر الثالث وكذلك اضافة كلمة (الجنائية) بعد عبارة (والقرارات) الواردة في السطر الثاني من المادة (٢٧٠) المعدلة بموجب المادة (٥) من القانون المعدل .

ابعث لمعاليتكم بستان نسخة من القانون المذكور بالصيغة النهائية رجاء التفضل بعرضه على مجلسكم الموقر واعلامي بالنتيجة .

واقبلوا فائق الاحترام .

رئيس مجلس الاعيان

سعيد المفتي

الرئيس :

هل يوافق المجلس على احالة هذا الكتاب الى

اللجنة القانونية ؟

الجميع : موافقون .

مجلس النواب

الأمين العام :

الرقم ٣/٢٧/نواب/١٤٥٦/٧

التاريخ ١٩٦٦/٢/٥

معالي رئيس مجلس النواب

ابعث طياً بنسخة من جواب مدير عام سلطة المياه المركزي رقم ٦٢٩/١/١٤ تاريخ ١٩٦٦/١/١١ حول اقتراح النائب السيد محمد الحشمان المتعلق بإبصال المياه الى مخيم الكرامة .

واقبلوا فائق الاحترام

رئيس الوزراء

وصفي التل

الرقم ٦٢٩/١/١٤

التاريخ ١٩٦٦/١/١١

دولة رئيس الوزراء الافخم

اشير الى كتاب دولتكم رقم ٣/٢٧/نواب/٦١٠٦٩/٦ تاريخ ١٩٦٥/١٢/٦ ومرفقه الاقتراح برغبة رقم (١٨) تاريخ ١٩٦٥/١١/١٨ . المقدم من نائب السلط السيد محمد الحشمان المتعلق بإبصال مياه عذبه الى مخيم الكرامة .

رجاء التكرم بالعلم بانكم اوعزتم دولتكم قبل فترة وجيزة الى سلطة المياه المركزي بحصر المياه الى الكرامة من البئر التي كانت السلطة قد حفرت قبل سنوات وقد باشرت السلطة فعلاً بوضع المواصفات لشراء وتركيب الاجهزة اللازمة .

ان نوعية المياه الجوفية في منطقة الكرامة بصورة عامه قد اصبحت سيئة جداً ومع ان ملوحة البئر التي تنوي السلطة حصر مياهها الى الكرامة اقل من المصدر الذي كانت تستقي منه الكرامة فلا ينبغي ان تزداد المأوحة بعد فترة من الزمن في هذه البئر

الى درجة تجعلها غير صالحة للاستعمال وعندها سيترتب جر المياه الى الكرامة من مصدر اخر .

وتفضلوا دولتكم بقبول فائق الاحترام

مدير عام سلطة المياه المركزي

عمر عبدالله دخقان

(و)

الامين العام :

وهذا جواب سماحة قاضي القضاء على اقتراح

النائب السيد حمزة الشريده .

الرقم ماع ٦٧٢/٥٥/٧٢٢

التاريخ ١٩٦٦/٢/٩

الموافق ١٩/شوال سنة ١٣٨٥ هـ

الموضوع - اقتراح النائب المحترم

السيد حمزة الشريده

دولة رئيس الوزراء المكرم

اشير الى كتاب دولتكم رقم ٣/٢٧/نواب/١٠٥٤/٦ تاريخ ١٩٦٦/١/٢٦ .

ارجو العلم بان انشاء دائرة للاوقاف في دير ابي سعيد لضرورة له اما بالنسبة لبناء المثلثة فعل الاهالي ان يقوموا بجمع التبرعات لهذه الغاية ثم تساهم دائرة الاوقاف بما يتناسب وامكاناتها لعدم توفر مخصصات لذلك .

قاضي القضاء ورئيس مجلس الاوقاف

والشؤون الاسلاميه

عبد الله غوشه

السيد الشريده نائب اريد

لانشاء دائرة للاوقاف في دير ابي سعيد ضرورة على الاقل لتكن دائرة المحكة الكورة الشرعية

اللازمة لذلك اما من الموازنة او من القروض التي تسعى الوزارة للحصول عليها من اجل اقامة ابنية تعليمية في مدن المملكة .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام .

وزير التربية والتعليم

ذوقان الهنداوي

السيد كريشان نائب معان :

شكرا معالي وزير التربية والتعليم الا ان المدارس الموجودة في لواء معان او محافظة معان بالاحرى لا تتوفر فيها الشروط المطلوبة كمدارس ، فالمرجو من معالي وزير التربية والتعليم ان يلاحق رصد المخصصات اللازمة لجعل هذه المدارس بشكلي يتناسب ووضعية الطلاب ويواكب تطور التدريس في المحافظة . وشكراً .

السيد الشريده نائب اريد :

اني اشكر معالي وزير التربية والتعليم على جوابه وارجو ان يبر بوعده كعادته بوضع المخصصات الكافية لاصلاح بناء مدرسة ذكور دير ابي سعيد الثانوية واعادة بناء مدرسة اناث دير ابي سعيد في موازنة العام القادم .

(ح)

الامين العام :

جواب معالي وزير الصحة رقم (٨٠٧) جواباً على الاقتراح رقم (٦٣) المقدم من النائب السيد محمد سعيد يونس اتلوه على حضراتكم .

دولة رئيس الوزراء

اشير الى كتاب دولتكم رقم ٣/٢٧/نواب/١٠٥٧/٦ تاريخ ١٩٦٦/١/٢٦ ومرفقه الاقتراح برغبة رقم (٦٣) المقدم من النائب المحترم السيد محمد سعيد يونس .

او سكنا للقاضي نفسه لاسيما في بلد كبير ابي سعيد يفقر لمجمع لدوائر الحكومية لولا البناء الذي سبق وقت بنائه مدة وجودي رئيس للبلدية بالاضافة لما يدره من خير على دائرة الاوقاف من حيث الاجور واما بالنسبة للمثدنة فالاهالي يقومون الان بجمع بعض التبرعات رغم فقرهم المدقع .

فارجو الان ان تقوم دائرة الاوقاف بوضع المخصصات التي تتناسب وامكاناتها للمأذنة في دير ابي سعيد ولكافة مساجد قرى اللواء الشبالي الخيرية والمتطوعة في موازنتها للعام المالي التي هي بصدد اعداده وشكراً .

(ز)

الامين العام

وهذا جواب معالي وزير التربية :-

اقتراحين للناشرين السيد ابراهيم كريشان والنائب السيد حمزة الشريده .

الرقم ١٤٤٠/٥/٥٦

التاريخ ١٩٦٦/٢/١٠

الموافق ١٣٨٥/١٠/٢٠

معالي رئيس مجلس النواب المحترم

الموضوع - اقتراح برغبة رقم ٥٨ - ٦٨

بعد التحية .

اشير الى كتاب دولة رئيس الوزراء الافخم

رقم ٣/٢٧/نواب/١٠٦١/٧ تاريخ ١٩٦٦/١/٢٦

بخصوص الاقتراحات المقدمة من بعض حضرات النواب المحترمين .

وارجو اعلامكم ان هذه الوزارة ستعمل على

تلبية رغبة نائب محافظة معان بشأن اقامة ابنية مدرسية في المحافظة وكذلك نائب محافظة اربد بخصوص اعادة بناء مدرسة اناث دير ابي سعيد عندما تنهأ لها الاحوال

مجلس النواب

لقد بلغ مجموع العيادات الصحية التي افتتحت في عام ١٩٦٥ في قضاء طولكرم اربعة عيادات ، واذا سمحت الامكانيات المالية في موازنة العام الحالي فسينظر في امر فتح العيادات المقترحة والا فان الوزارة ستضطر الى ارجائه لموازنة العام المالي القادم. وتفضلوا بقبول فائق الاحترام .

وزير الصحة
احمد ابو قوره

السيد يونس نائب طولكرم :

انا طلبت من معالي وزير الصحة فتح عيادات صحية في قضاء قلقيليه ان قضاء قلقيليه منفصل عن قضاء طولكرم وبه خمسة مجالس قروية ولم يفتح به اي عيادة صحية مع العلم ان معالي الوزير عند زيارته في شهر نيسان وابار السنة المالية الحالية اوعده بفتح ثلاث عيادات صحية وقد نشرت الصحف المحلية وبها جدول عند رئيس الاطباء الذي هو حالياً وزير في نفس الوزارة قرية جيوس - قرية عزون - قرية كفر زيت ولكن لحد اليوم لم تفتح هذه العيادات مع العلم طالبنا معالي وزير الصحة بوجوب ايجاد دكتور صحة في قلقيليه ورغم زيارته الكثيرة من قبل وفود عديدة من قلقيليه وقضاها وتدخل دولة رئيس الوزراء وبعض اصحاب المعالي الوزراء فسان معالي وزير الصحة لحد الان مصر على عدم فتح دائرة صحة في قلقيليه . مع العلم بان وزارة الصحة هي عمل انساني ، فان باقي الوزراء مثل وزير المواصلات ومعالي وزير العدلية ومعالي وزير الشؤون البلدية ومعالي وزير المالية قاموا بواجبهم وقسموا جميع الاعمار الذي في وزارتهم على جميع الأفضية ما عدا معالي وزير الصحة ان وزارة الصحة عندما قدمت الميزانية الى هذا المجلس احدثت ثلاثين

دكتوراً وقد عينوا صحياً ولكن مع الأسف لم يكن الى محافظة نابلس ولا طبيب من الثلاثين طبيب وجميع اقصيتنا . فاننا نرى انشاد قضاء قلقيليه وقضاء طولكرم ومحافظة نابلس من وزارة الصحة واحده حقهم مثل باقي الأفضية ، ان معالي وزير الصحة يدعي بانه يوجد مستشفى في قلقيليه للوكالة مستشفى الوكالة لا يحكم ولا شخص ما لم يحمل كرت مؤن في قلقيليه كما وان دكتور طولكرم يحضر يومين كل اسبوع الى قلقيليه لكن من مدة شهرين لم يحضر سوى ساعتين في كل الاسبوع وهذا غير كافى الى ثلاثين الف نسمة على حدود اسرائيل ينامون ليلهم تحت ازيرصاص اسرائيل ونهارهم في خلع الحجارة وفي زرع الشجر فن الاخرى ان تحدث هذه الوزارة وهو خدمة انسانية على ايجاد دائرة صحة في هذا القضاء .

الرئيس :

ما هو رأي الوزير .

وزير الصحة

اني اشكر النائب المحترم على اقتراحه الوجهه وارجو ان يكون معلوماً بان عدد سكان المملكة يوزع على عدد كبير من المدن والقرى وتوزيع الاطباء يكون بنسبة عدد السكان في كل مدينة وفي كل قرية . ومن ناحية اخرى في البلد التي تقدم فيها الخدمات الطبية على اي شكل او باي وجه تعطى درجة ثانية من الاهمية بالنسبة للاماكن التي ليس فيها اي نوع من الخدمات الطبية في قلقيليه مستشفى يتسع لثلاثين سرير تديره وكالة الغوث الدولية وفيه طبيب بشكل مستمر ليل نهار . هناك كثير من الاماكن في المملكة تحتاج الى اطباء ونحن لو كان باستطاعتنا ان نضع طبيباً لكل قرية لما قصرنا . وارجو

اذا سمحت الموازنة في العام المالي القادم ان نستطيع تعيين الأطباء في الأماكن التي تحتاج الى أطباء في كل نواحي المملكة .

الرئيس :

مستشفى قلقيليه مثل ما قال النائب المحترم يعني مستشفى الوكالة لا يمكن معاينة واحد الا من حمل بطاقة بانه لاجيء فرجو معالي وزير الصحة اما ان يبعث طبيب دائم او يبعث طبيب كل يوم لمدة ساعتين او ثلاثة ساعات حتى يشرف على المرضى .

وزير الصحة

الطبيب يزور قلقيليه بشكل مستمر في الحالات المستعجاء المستشفى يقبل المرضى من اي جهات كانت وساتصل بوكالة الغوث للعمل معهم على قبول المرضى المحتاجين .

السيد يونس نائب طولكرم

مولانا ان وكالة الغوث لا توافق مطلقاً

- ضجة -

على قبول المرضى . ان معالي الدكتور وزير الصحة تفضل وقال ، بنسبة السكان ، ان قضاء قلقيليه لا يزيد / الا من ناحية السكان فقضاء قلقيليه ثلاثين الف نسمة فاذا كان كل ثلاثين الف نسمة في المملكة لا يعين لهم طبيب هذا عجيب :

الرئيس :

ما وعدك !

(ط)

الامين العام :

وهذا جواب معالي وزير الصحة على اقتراح الشيخ فيصل الدغمي .

الرقم ٩٦٩/٢٨/٣١

التاريخ ١٩٦٦/٢/٦

معالي رئيس مجلس النواب

اشير الى الاقتراح برغبة رقم (٧٢) المقدم من النائب المحترم الشيخ فيصل الدغمي والرفق بجدول اعمال الجلسة العاشرة بتاريخ ١٩٦٦/١/٥ . ارجو ان اين ما يلي : -

(١) لقد افتتحت ثلاث عيادات صحية في قضاء جرش منها عيادة قفقفا الواردة ذكرها في الاقتراح المذكور .

(٢) عند فتح العيادات الجديدة في اي قضاء تراعي الاولوية بالنسبة لعدد سكان القرية ، وبعدها عن اقرب عيادة صحية في القضاء وكذلك الامكانيات المالية .

فاذا سمحت الامكانيات المالية في موازنة العام الحالي لسينظر في امر فتح المزيد من العيادات المقترحة والا فان الوزارة ستضطر الى ارجائه لموازنة العام المالي القادم

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

وزير الصحة

احمد ابو قوره

السيد الدغمي نائب جرش : شكراً .

هكذا في الأصل

(ي)

الامين العام :

وهذا جواب معالي وزير الصحة على اقتراح
لنائب السيد حفطي ملحيس .

الرقم ١٠٣٣/٢٨/٣١

التاريخ ١٩٦٦/٢/٦

معالي رئيس مجلس النواب

اشير الى الاقتراح برغبة رقم (٨١) المقدم
من النائب المحترم السيد حفطي ملحيس .

ان عدد الاطباء المختصين بامراض القلب قليل
جدا ، وعندما يتوفر الطبيب الاختصاصي فستعمل على
تعيينه في مستشفى نابلس .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

وزير الصحة

احمد ابو قوره

السيد ملحيس نائب نابلس :

كنت اتوقع ان اربماية الف مواطن هم
سكان محافظة نابلس العامرة قلوبهم بالايمان بالله
وبهذا البلد الحافظة بحجة ابنائه ان يجد طلبهم الرعاية
والاستجابة السريعة من معالي الوزير وان يسعى جهده
بتوفير الطبيب المختص لمعالجة القلوب العليله ولا
اقول المريضة وفانا الله واياكم شر الناس السدين في
قلوبهم مرض ، واني اطالب بالحاح من معالي الوزير
ان يولي هذا المطلب الاهتمام الزائد ورفقا بالقلوب
يا وزارة الصحة .

دولة رئيس الوزراء :

ارجو ان يتأكد المجلس ان وزارة الصحة تسعى
كل جهد ممكن في حدود الامكانيات لتأمين الخدمة

الطبية على احسن وجه . فقضايا العيادات بصورة
خاصة نحن في الوقت الحاضر عندنا عيادات اكثر مما
عندنا اطباء يزورها الزيارات المناسبة . عندنا واحدنا
وظائف كثيرة لأطباء لا اعتقد ان عدد المتقدمين قد
غطى عدد الوظائف الموجوده يعني ملاك وزارة
الصحة من الاطباء على ما اعتقد ناقص . فالمهم في
هذه العملية كل طبيب يتقدم لنا يطلب عمل تأخذه
فورا ونسد فيه الفراغ . التوزيع بطبيعة الحال مايقول
عنه ما في ولا خطأ وانما بقدر الامكان يعني مثلا في
قلقيلية في مستشفى الوكالة الاغاثية يبقى وضعها احسن
من مكان ثاني لا يوجد فيه جنس الخدمة الطبية على
الاطلاق . بعدين الخلل الذي فيه مستشفى اهلي او
مستشفيات اهلية او اطباء خصوصيين هذا تبقى
حاجته تأتي في الدرجة الثانية من امكنة ليس فيها
اطباء خصوصيين على الاطلاق . فعملية التوزيع بقدر
الامكان نحن نحاول نسد الحاجات اما هي سادة كل
الحاجات التي يفكر الاخوان فيها لامش صحيح
والسبب في هذا الامكانيات لو يتوفر عندنا المسال
اللازم والاطباء اللازمين نقدر نوصل الخدمة الطبية
الى كل محل . طبيعة الحال بقدر ومن واجب النائب
ان يلح على منطقة معينة يريد لها عيادة او طبيب
هذا واجبه ولكن بتأمل بالاضافة الى هذا يمر على
وزارة الصحة ويرى الجدول العمومي حتى نقنع انه
في مكان آخر فيه اربعين الف من السكان ليست به
اية عيادة مثلا . والسبب نقص الاطباء .

السيد ملحيس نائب نابلس :

كان طلبي من وزارة الصحة تزويد مستشفى
نابلس باجهزة تخطيط القلب وطبيب مختص بالقلب
لان كل واحد تحدث له ازمة يضطرون ان ينتظروا
طبيب من عمان او القدس هذا الذي طلبناه .

وزير الصحة :

بالاضافة الى مافضل به دولة رئيس الوزراء
وبما ان اقتراح النائب المحترم السيد حفطي ملحيس
في مكانه وله قيمته من الناحية المرضية بحيث يجب
ان تتوفر في منطقة نابلس او محافظة نابلس طبيب
أخصائي بامراض القلب الا ان عدد الاطباء المختصين
بهذا الفرع قليل جدا في البلد والاطباء الذين يعملون
مع وزارة الصحة عددهم اثنان فقط واحد في عمان
والاخر في القدس وعندما يتوفر عدد من الاطباء
المختصين في هذا الفرع سنأمن احدهم لنابلس .

السيد ملحيس نائب نابلس :

شكرا .

(ك)

الامين العام :

وهذا جواب ومرفقه من دولة رئيس الوزراء
على شكوى تقدم بها للمجلس مستخدمي وعمال
مجلس الاعمار .

الرقم : ع/٧/١٨٩٥

التاريخ ١٩٦٦/٢/١٢

معالي رئيس مجلس النواب

اشير الى كتابكم رقم ١١٧/٢/٢٤/٣ تاريخ
١٩٦٦/١/٢٥ .

سبق لي ان عاجلت الشكوى موضوع البحث
وقد اجبت معالي نائب رئيس مجلس الاعمار بشأنها
بكتابي رقم ع/٧/٢٢٠٣٥ تاريخ ١٩٦٥/١٢/٢١
الذي اوفيك بنسخة عنه . احب ان اضيف الى ذلك
ان تعيين المستعدين الذين كانوا مجرد مستخدمين في

مجلس الاعمار في وظائف غير مصنفه في وزارة الاشغال
العامه مما يعتبر دون ادنى شك تحسينا لوضعهم السابق .
وقد بقي مستخدمهم الا وهو الحكومة واحد في
الحالين ، فهل يصلح والحالة هذه ان يقال بأن خدماتهم
قد انتهت بالمعنى المقصود في قانون العمل وانهم لذلك
اصبحوا يستحقون المكافأة بمقتضاه .

رئيس الوزراء

وصفي التل

الرقم : ع/٧/٢٢٠٣٥

التاريخ : ١٩٦٥/١٢/٢١

معالي رئيس مجلس الاعمار

اشير الى كتابكم رقم م ع/٧/١٤/٥٥١٤ تاريخ
١٩٦٥/١٢/١٥ .

يبدو لي ان القانونين رقم ٣٠ - ٤٧ - لسنة
١٩٦٢ قد وضعا من اجل معالجة مثل الحالة المستفزة
عنها تماما ، يضاف الى ذلك ان مستخدمي وزارة
الاشغال العامة نفسها الذين نقلوا الى وظائف غير
مصنفة كانوا قد اثاروا مثل هذه المطالبة وعلى الرغم
من عدم وجود تشريع خاص بهم يمنع من ذلك كما
في حالة مستخدمي مجلس الاعمار ، الا انه كان من
رأي معالي وزير المالية الذي احيلت اليه المسألة باعتباره
الجهة الرسمية المعنية بذلك أن قبول هؤلاء المستخدمين
بالوظائف غير المصنفة التي نقلا اليها يعتبر بمسك
الاستقالة من عملهم كمستخدمين ، وقد جرى العمل
بذلك في جميع الحالات المماثلة بالوزارات والجهات
الاخرى .

واقبلوا فائق الاحترام

رئيس الوزراء

وصفي التل

هكذا جنة الفصحى

السيد العوران نائب الطفيلة : ورئيس اللجنة الادارية اشكر دولة الرئيس على اجابته . وارجو من السكرتيرية اجابة المشتكين .

٥٥٥٥٥

دولة رئيس الوزراء :

يا سيدي :

لا اعرف ان كان ما سأقوله ينطبق على النظام الداخلي للمجلس . السكرتيرية زودتنا بسمة اسئلة وعملتنا متأخرة ويمكن للحكومة ان تجيب على خمسة اسئلة منها الآن .

الرئيس :

لا ارى ما يمنع من ان تجيب الحكومة بهذه الجلسة على اية اسئلة ولا يوجد ما يمنع بالنظام :

دولة رئيس الوزراء :

ارجو من الامين العام تلاوة سؤال النائب السيد علي الدجاني المتعلق بموضوع البوتاس لكي اجيب عليه .

- ١ -

الامين العام :

سؤال رقم (٢٠)
تاريخ ١٨/١٢/١٩٦٥

معالي رئيس مجلس النواب الاكرم
نحية ، وبعد .

علمت بأن معالي محافظ البنك المركزي صرح في محاضرة القاها مؤخراً عن مسؤوليات التنمية الاقتصادية في الاردن ، بأن قوى خفية تلعب دورها الماكر في تعطيل مشروع البوتاس وقطع الطرق على نفيده .

ارجو ان تتفضلوا معاليكم بتوجيه سؤالي التالي الى معالي وزير المالية مستوضحاً عما عناء معالي محافظ البنك المركزي بإشارته الى هذه القوى الخفية التي تحاول تعطيل مشروع البوتاس ، وما هو مردها ومصدرها ، وذلك لأن معاليه يحكم منصبه هو من المسؤولين عن توجيه السياسة الاقتصادية في بلدنا العزيز .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

نائب القدس
علي الدجاني

دولة رئيس الوزراء :

كما قال النائب المحترم في سؤاله ما هي القوى الخفية في تعطيل مشروع البوتاس .

سبق لمعالي وزير الاقتصاد ان اجاب اجابة مفصلة على اجراءات الحكومة فيما يتعلق بمشروع البوتاس . المشروع الآن - ولو انه المفاوضات لم تنته بعد - لكن لحد الآن لا اعتقد في اي وقت مضى كان المشروع اقرب فيه الى التحقيق من الرق الحاضر . المقربات التي صارت في المشروع ا المشروع بدأ البحث فيه في اوائل الخمسينيات واخذت عدة فتاوى في كيفية البدء فيه ، عمل شركة مساهمة عربية ، كان السفراء العرب هم اعضاء في مجلس الادارة ثم ضيعنا وقت آخر في عمل مشروع تجريبي كلفنا ١٠ مليون دينار وبسببها تبين ان المشروع التجريبي غير لازم ، بعدين بعد فترة اخرى حوالي سنتين ضيعنا قسرت الشركة والحكومة انذاك باستئجار مهندسين مستشارين (وسترنا ب) بعد دراسة سنتين على وجهه التقريب قالوا ان المشروع

دولة رئيس الوزراء :

يا سيدي ارجو ان يطعن المجلس ان كل جهة في الدنيا اتصانا فيها تسلكم اختيار ان تسلان . مستعد وفلان وفلان بس تغزوه وفلان بس تقولوا لسه تعال ! ما تركنا ولا بساب الا وطرقناه عربي او اجنبي شرقي او غربي شيوعي او غير شيوعي كل جهة على الاطلاق وما يقال عادة ان الجهة الثلاثية مستعدة ومستعدة وصلناها وجئنا .

الشيخ جمو نائب عمان :

نحن عندنا معلومات ان المانيا الشرقية تقدمت ومستعدة .

دولة رئيس الوزراء :

مش صحيح ، مش صحيح انا جاعتي هذه المعلومات منك وراجعتهم عندهم تفكير بدائي جداً مثله مئات التفكرات في الدنيا في الموضوع اما انه عرض جندي جاءنا وقلنا له لا هذا غير صحيح .

الشيخ جمو نائب عمان :

افتحو الباب للشركات كلها بدل ما تأتي نحن بشركاء بدهم يعملوا فينا مثل ما عمل ميكوم .

دولة رئيس الوزراء :

كل باب موجود شرقي او غربي طرق العموم معلومات الحكومة صحيحة لانها مستندة على برهان

السيد الحجازي نائب الكرك :

يا سيدي في نفس الموضوع ، موضوع البوتاس الواقع ما تفضل به دولة الرئيس ، عرض على المجلس الكريم من قبل معالي سميان بك دارد وهسلدا وازد طالما نحن في صلب الموضوع ، ودولة رئيس الوزراء

غير اقتصادي ، العام الماضي مثل هذه الايام تقريباً او قبل بقليل اخذنا دراسات (وسترنا ب) التي قالت ان المشروع غير اقتصادي واعطيت لشركة (جيوكيس) ووصلت الى نتيجة ان المشروع اقتصادي . بدأنا في بحث خطة التمويل مع البنك الدولي ومن حيث المبدأ اخذ البنك الدولي رعاية خطة التمويل بدفع ثلاثين مليون دولار ، المعونات الاميركية اعطتنا من حيث المبدأ قرض ب ١٥ مليون دولار بقي ١٥ مليون دولار مجموع راس المال المقترح للمعمل ٦٠ مليون دولار نصفه تقوم به شركة البوتاس الحالية والنصف الثاني شريك اجنبي مختص بهذه الصنعة وهو الشريك الذي تفاوضه الآن . اما الايدي الخفية ما في شك تعطيل خمسة عشر سنة ما هو لوجه الله ابدأ لا شك هناك مصلحة لاعدائنا ان يتوقف مشروع البوتاس وبدليل ان كل ما نلاقي شريك ونكساذ تنطق واياه بقدرة قادر يختفي من الصورة ، فالموضوع الآن الواقع اصبح في متناول اليد ان شاء الله . والمرحلة الاخيرة وهي مرحلة الاتفاق مع شريك اجنبي للادارة والتعدين والتسويق المفاوضات اظن بعد اسبوع نتأمل ان نصل الى اتفاق مع هذا الشريك وبعدها يبدأ التنفيذ الفعلي . بهذا الاثناء وصار لنا سنة عندنا اناس يحضروا للمعمل العقلي خبيرا في المنطقة يصححوا ويبلوروا الدراسات الموجودة في مشروع وسترنا ب ومشروع جيوكيس :

ونأمل في الحقيقة في شهر (٥) نجيء ونبشر المجلس ونقول لكم بدأنا العمل في مشروع البوتاس بعد تأخر مقداره كذا سنة .

الشيخ جمو نائب عمان :

الواجب قبل ايجاد الشريك ان نجد اي جهة تمول هذا المشروع ؟

هكذا مش لا عمل

الماكره اذا قلتم اسرائيل او ما ينبغي ان يقوله فهذه ولا يجوز لنا ان نقول انها تبشر اي ضغط علينا مباشرة وانما تبشره بواسطة دولة وهذه الدولة امريكا فنحن نفاوض امريكا فلو لم يكن عند محافظ البنك المركزي معلومات اثار تخوفه - ضجة - ما قال هذا الكلام فانا نريد ان نطمئن ودولة الرئيس طمئنتنا على الموضوع .

السيد الحاج حسن نائب عمان :

ان هذا الموضوع من اهم المواضيع الذي تعتمد عليه السياسة الاقتصادية في بلدنا لانه من اهم المشاريع سواء هذه الحكومة او الحكومات السابقة اخلت ووضعت جهداً كبيراً في اظهار هذا المشروع الى حيز الوجود . انني لا اريد ان اطيل في الحديث لانه سبق في العام الماضي ان جرت مناقشة مطولة في هذا المجلس وحضر المدير العام لشركة البوتاس وسبق واجاب على اسئلة كثيرة تتعلق في مجموع المشروع من مختلف نواحيه المالية والسياسية والادارية الا انني اريد ان اقول انه ا - ب - ج واضحاً بكل وضوح ان السبب الرئيسي في اعاقه تنفيذ هذا المشروع بالنسبة لنا في الاردن هنا هو الامكانيات المالية كما تفضل دولة الرئيس وان الحكومة الآن - كما تفضل دولة الرئيس - تسعى في ايجاد الاموال لاقامة هذا المشروع ، كما انني اريد ان اردد ما قاله رئيس الوزراء ان هناك جهات خفية وكما تفضل النائب المحترم وهي واضحة للجميع (الصهيونية) هي الجهة الخفية الصهيونية ان هذا المشروع سيؤثر تأثير مباشر على مشروع من اهم المشاريع الاقتصادية في اسرائيل . لذلك نجد من مصلحتها ان تلعب دوراً كبيراً في وضع جميع العراقيل والعقبات في طريق اي مصدر كان يسعى لان يمول مشروعنا في الاردن .

يقول في خبراء والخبراء يدرسون الموضوع بكافة نواحيه فعندي انا بعض المعلومات اريد ان يطلع دولة الرئيس عليها ، طبعاً لكثرة زيارتي الى غسور الصافي يشاهد ان في اضمحلال وجفاف في المياه الشرقية في منطقة الاقليمية المائية هذا يقابله احواض للملح لليود هذا لا يقل عن ١٠ - ١٢ كم تقريباً طول المناطق العربية مناطقنا نحن نلاحظ وشيء واقعي وملحوس انها تجف قبل حوض الليود فهل يمكن ان يوضح لنا دولة الرئيس او الخبراء المعين هل هذا له اثره في المستقبل على الكليات . وفي شيء ثاني وفي مصالحة الشركة وموضوع البوتاس اقول ان الحكومة تفكر او في مخطط السبع سنوات فيه طريق لتصدير البوتاس طريق مشروع البوتاس الذي نحن في دراسته الآن لا يزال قسم فيه وعمر وتراخي .

الرئيس :

الموضوع ليس موضوع نقاش سؤال

دولة رئيس الوزراء :

يا سيدي لا بأس

السيد الدجاني نائب القدس :

يسرنا ما سمعناه من دولة الرئيس بشأن بعض جوانب هذا المشروع سينتبلور خلال اسبوع : وبعضها على الاكثر في الشهر الخامس من هذه السنة . ولكن انا اكرر السؤال الذي طرحته على دولة الرئيس كان وارداً ذلك بينما كان معالي وزير الاقتصاد يفاوض الجانب الامريكي في امريكا كان محافظ البنك المركزي وهو من المسؤولين عن تخطيط السياسة الاقتصادية في هذا البلد يقول هنا في عمان ان هناك (تسوى خفية مكره) تلعب دورها في عرقلة المشروع (فكان السؤال من هي هذه القوى الخفية

دولة رئيس الوزراء :

هذا السؤال لا يمكنني الجواب عليه الآن .

السيد سحجات نائب الكرك :

سأعطي دوائكم فكرة عنه .

سلطة المياه المركزية حفرت بئر قرب قرية الغور شرق النينة قريب الكرك ونبت المياه وتفجرت بقوة (١٢) انش هذا البئر واقع بين حوالي عشر قرى تخص عدة عشائر كلهم ماعتدهم مياه نبع الالهة البئر فلا يحتاج المشروع الا الى مضخة وتوزيع المياه :

دولة رئيس الوزراء :

يا سيدي اذا معلومات الأخ صحبة سركب عليه طرمة ومضخه ونسير مثل قضية ابو وال :

- ٣ -

دولة رئيس الوزراء :

وهناك سؤال لخالد بك ارجو تلاوته .

الأمين العام :

سؤال رقم (٢٨)

التاريخ ١٩٦٦/١/١٢

معالي رئيس مجلس النواب الاكرم ارجو توجيه السؤال التالي الى الحكومة : بالرغم من الوعود المتكررة بتعميد المياه الى بحاب فان سلطة المياه المركزية لم تقم حتى الآن بأي خطوة تشير الى تنفيذ هذا المشروع .

لهذا ارجو اعلامي عن الاسباب التي تحول دون اخراج هذا المشروع الجبوي الى حيز الوجود .

نائب عمان

خالد الحاج حسن

فلذلك فلما كان هذا واضحاً للحكومة ولكم هنا وللجميع في بلدنا ، فأرى بان الحكومة يجب ان تتوخى وانا لا اقول انها قصرت او الحكومات التي سبقتها قصرت ان تضع ضمن برنامجها التويل لهذا المشروع ان تحصل عليه بالدرجة الاولى من البلدان العربية اذا امكن او من البلدان التي لا يكون للصهيانية ولهذه القوى الخفية اي تأثير في اعاقه سير المشروع .

- ٢ -

دولة رئيس الوزراء :

هناك سؤال للنائب السيد صلاح السحجات ، فارجو من امين عام مجلس الأمة تلاوة السؤال لأجيب عليه .

الأمين العام :

سؤال رقم (٢٦)

تاريخ ١٩٦٦/١/١١

معالي رئيس مجلس النواب الاكرم قامت سلطة المياه المركزية مشكورة بحفر بئر قرب قرية الغور في لواء الكرك وقد تفجرت المياه فيه بغزارة منذ ستة اشهر او اكثر ولكن السلطة اقلته رغم شدة حاجة القرى المحيطة به للمياه

فارجو احواله سؤالي الى عطوفة مدير السلطة متى سيتم تنفيذ سحب مياه هذا البئر الى القرى المجاورة له وهي : - المأمونية - ابو الشحم - الغور - النينة المشيرفة - محنا - مدين - مروء .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام :

نائب الكرك

صلاح السحجات

هكذا يجب الاصل

دولة رئيس الوزراء :

إبصال المياه الى قرية سحاب قبل نيسان الخط الرئيسي من عمان الى حدود مادبا وبعد نيسان ستؤخذ فروع من الخط الرئيسي الى كافة القرى الجنوبية شرقي عمان وعلى رأسها سحاب .

السيد الحاج حسن نائب عمان :

باسم سيدي اشكر دولة الرئيس لكن يجب ان اقول بعد نيسان هذا اثني عشر شهراً من نيسان الى نيسان خط معين خط مادبا اذا امكن كلكم يعرف سحاب واصبحت المنطقة منطقة سكنية وفيها بيوت كثيرة لذلك فأرى انه يسير الخط جنباً بجنب من ام الحيران الى مادبا بنفس الوقت ان يمد الخط من ام الحيران الى سحاب اذا امكن وهذا ممكن فنياً .

- ٤ -

دولة رئيس الوزراء :

وهناك سؤال للاخ مطلق الحديد حول دائرة السير ارجو ان يتل

الامين العام :

سؤال رقم (٣٠)

تاريخ ١٩٦٦/٢/٥

معالي رئيس مجلس النواب

ارجو توجيه السؤال التالي الى معالي وزير الداخلية :

علمت بان بعض ضباط دائرة السير قد حجزوا بناء على تقرير مقدم من مدير السير السابق

ببوم عديدة . ارجو اعلامي الاسباب الداعية الى هذا الحجز وما هو مضمون تقرير المدير المذكور وما هي التهم المستندة اليهم وماذا جرى بشأنهم .

نائب عمان
مطلق الحديد

دولة رئيس الوزراء :

سؤال للاخ مطلق الحديد بشأن ضباط دائرة السير اكتشف في هذه المرحلة خلل خطير كانت تقوم فيه دائرة السير فيما يتعلق بالرخص والتجديلات وخلافه ، التحقيق لم ينته لحد الان ، بطبيعة الحال فحق كحكومة وانتم كنواب يجب ان تبتجع عندما يكشف عن خلل . وان شاء الله في فرصة قريبة نخبركم بالضبط اين وصلنا بتحقيقاتنا وما اكتشفناه وما هي اجراءاتنا .

- ٥ -

دولة رئيس الوزراء :

وهناك سؤال اخر لمطلق بك حول طريق مصدار عيشة

الامين العام :

سؤال رقم (٣١)

تاريخ ١٩٦٦/٢/٥

معالي رئيس مجلس النواب

ارجو توجيه السؤال التالي الى دولة رئيس الوزراء :

حق هذا التاريخ لم يقم امين العاصمة باصلاح الطريق الرئيسية - طريق مصدار عيشة - حدود

دولة رئيس الوزراء :

سؤال سماحة الشيخ عبد الباقي جمو بشأن تعيين متصرفين وقائمين غير جامعيين صحيح عينوا بموجب نظام التشكيلات الادارية وكلهم بحسب ما تعتقد الحكومة اداريين مؤهلين وكانوا زملاء لنا في هذا المجلس .

الاستاذ جمو نائب عمان :

بالواقع عندما وجهت هذا السؤال لم اقصد ان اتعرض لشخص واحد معين . انما كان عندي علم كما كان عند السادة النواب بان هناك نظاماً وضعته حكومة كان يرأسها دولة السيد وصفي التل السابقة بأنه لا يجوز تعيين حاكم اداري كقائم مقام او متصرف الا ان يكون حاملاً شهادة جامعية وهناك سؤال بهذا الخصوص من معالي الدكتور قاسم الرماوي وجهه الى معالي وزير الداخلية عندما انتدب اثنين موظفين في وزارة الداخلية انتداباً لا تعييناً كيف تخالفت وزارة الداخلية النظام . فجاء الجواب بان هذا لم يكن مخالفة انما هو انتداب فانا كنت اظن ان النظام لا يزال ساري المفعول ولم اعلم لكل مرحلة نظاماً حسب ما يقتضيه او تقتضيه مصلحة فرد او جماعة . ولذلك اكتفي بالجواب . ما دام هناك نظام .

دولة رئيس الوزراء :

تعليق على موضوع مصلحة فرد او جماعة مش صحيح . النظام هو مصلحة عامة وفي حين من الاحيان تعدل الانظمة والقوانين بحسب ما ترى . لا انكر النظام السابق الذي اصر على الحكام الاداريين ان يكونوا جامعيين لي الان رأي آخر مش لانه حينها غير جامعيين لان الصفات الادارية اكثرها تجربة والله شهادة .

امانة العاصمة بالرغم من وجود الاخاديد والمستنقعات والحفر وبالرغم من ان الطريق من اهم الطرق الرئيسية المؤدية الى عمان مع اهتمام امين العاصمة بتليط الارصفة باليلاط الملون الجميل .

نائب عمان
مطلق الحديد

دولة رئيس الوزراء :

جواباً على هذا السؤال اعتقد بان امانة العاصمة مستقوم بهذا العمل في مدلة قرية بحسب معلوماتي .

- ٦ -

دولة رئيس الوزراء :

والسؤال الاخير للاستاذ جمو حول المتصرفين .

الامين العام :

سؤال رقم (٣٢)

تاريخ ١٩٦٦/٢/٥

بسم الله الرحمن الرحيم
معالي رئيس مجلس النواب المكرم

سلام الله عليكم . وبعد

ارجو توجيه السؤال التالي الى معالي وزير الداخلية .

ما هي الاسباب التي ادت بالوزارة الى تعيين بعض المتصرفين والقائمين من غير الجامعيين وهل لمعالي الوزير اطلاع المجلس الكريم على اسماء المعينين ومؤهلهم لتأكد من سلامة الاجراءات وتطبيق القانون والنظام فيها .

واقبلوا فائق الاحترام .

نائب عمان
عبد الباقي جمو

مكتبة
مجلس النواب

السيد الشريفه نائب اربيد :

والتي تجربة قد اثبتت ذلك .

الرئيس :

النظام موجود او غير موجود .

دولة رئيس الوزراء :

النظام موجود نظام جديد .

الاستاذ جمو نائب عمان :

الواقع اننا من رأي دولة الرئيس بان الخبرة هي قد تكون افضل من الشهادة ، ولكنني لا اشير الى هذه الناحية بالذات ، انما اريد ان اذكر دولة الرئيس انه عندما يتقدم بمشروع قانون او بمشروع نظام الا يعتبر كل رأي يناقض رأيه انه جريمة . قد يغير رايه في المستقبل ويرى انسه الحق . ولذلك يجب في المستقبل على كل من يتبنى رأيا ان يحترم راي الآخرين ولا يتهم الآخرين بانهم مجرمون اذا ردوا قانون واعترضوا على نظام فقط لا غير .

وانا اريد ان اخبره تزيد عن الشهادة .

.....

الرئيس :

دولة الرئيس جاءتنا عريضة ونسخة محولة منا الى دولتك فيما يتعلق بمصفاة البترول السدين فصلوا وهؤلاء معتمدين في دار اتحاد نقابات العمال ومضربين عن الاكل وتريد تعالجوها بشكل . . .

دولة رئيس الوزراء :

نعم . نعم .

.....

السيد كويشان نائب معسان :

هناك موضوع هام جداً يتعلق بمصلحة المواطنين ارجو ان يسمح لي معالي رئيس مجلس النواب ان تلفت نظر دولة الرئيس لهذا الموضوع . نشرت جريدة الجهاد اليوم خبراً مفاده ان امانة العاصمة اتخذت قراراً برفع اثمان المياه للمتر الواحد المكعب من ٤٥ فلساً الى ٦٥ فلساً الماء شيء حيوي ومن واجب الدولة ان توفره للمواطنين هذه الناحية تثير سخط وتذمر المواطنين والذي ارجوه من معالي رئيس مجلس النواب وحضرات الزملاء بان نطالب الحكومة ان تعيد النظر في هذه الناحية الهامة والغاء قرار امانة العاصمة الذي اتخذ بشكل لا يتلائم مع مصلحة المواطن .

الرئيس :

اتخذ او لا ؟

السيد كويشان نائب معسان :

اتخذ قرار .

الرئيس :

هذا الموضوع مهم جداً . . . ما هي وجهة نظر الحكومة ؟

دولة رئيس الوزراء :

لغايات شبكة المياه ولقرض الامانة من البنك الدولي وبالنسبة لوضع الامانة المالي السوء لم نجد طريقة لتسديد اقساط قرض البنك الدولي لشبكة مياه عمان الا بهذه الزيادة . بالطبع نحن كحكومة

ومسؤولياتها ، فهناك تعلمون خاصة سكان عمان ان للمياه سعران السعر الاول يتناول الكمية الصغيرة التي تكفي للبيوت القصيرة باستعمالها الشهري واعتقد ثمنها في حدود ٥٠٠ قروش وما زاد عن ١٢ متر ٦٥ فلس فبأمكن الحكومة والبلدية ان تعمل على تأمين زيادة الاموال عن رفع ما يزيد عن ١٢ متر وما يكفي حاجة العائلة الفقيرة لتعمله ١٥ قرش فبذلك نكون حققنا ما بين المهدفين المهدف الاول عدم تحميل العائلة الفقيرة الغير قادرة على احتلال اي فلس وعندما اقول اي فلس اغنيها اي فلس ، وب نفس الوقت فومن ما يساوي المال من الطبقة القادرة على تحمل الزيادة في السعر والتي من واجباتها ان تتحمل .

الرئيس :

على غرار شركة الكهرباء

٤ - الاقتراحات

الرئيس :

ارجو من الامين العام تلاوة اقتراحات .

حضرات النواب المحترمين

(أ)

الامين العام :

اقتراح برغبة رقم (١٦)

تاريخ ١٩٦٦/٢/١٢

معالي رئيس مجلس النواب المكرم

تحية صادقة وبعد .

فالمرجو احالة الاقتراح التالي الى دولة رئيس الوزراء الاكرم بما يلاحظ ان كافة التقارير والكتب التي تصدرها الدوائر والجهات الرسمية وكثيراً من

بنفضل ان لا تزيد شيئاً لكن ما في عند الحكومة موارد تساعد الامانة اكثر مما ساعدتها لحد الان وما في عند الامانة موارد تساعد على تخاشي هذه الزيادة بالسعر . واذا بدنا امانة تشتغل وتحسن شبكة المياه وتكملنا المجاري فربحنا هنا هذه تضحية جزئية بسيطة مشر راجح تزيد في الشهر عن شلن او عشرة قروش .

الرئيس :

هذا الموضوع يتعلق في سواد الشعب ما في عندي مانع الناس المقتردين يدفعوا ٦٥ و ٧٠ و ٨٠ لكن الفقراء المعدمين الذين لا يملكون شيء ترفع عليهم السعر من ٤٠ - ٦٥ فلس دفعة واحدة كثيرة الامانة كل مشاريعها التي يمكن ان تحسن البلد فيها وتسوي مجاري وتقوم بمشاريع وضع قوانين لها وهناك امكانية للاقراض من البنك الدولي ومن الكويت او من اي بلد آخر الكويت اعطى عشرة ملايين .

دولة رئيس الوزراء :

يا معالي الرئيس لا يوجد امكانية وارجو ان يقارن سعر المياه في عمان في سعر المياه بصويلح وسعر المياه في القدس وسعر المياه . . . كل بلد لها ظرف .

السيد الحاج حسن نائب عمان :

الواقع لا شك بان ما تفضل معالي رئيس مجلس النواب شيء غير محمود ويمكن معالجة الغاية التي تهدف اليها الحكومة بالطريقة التالية ان نحقق - وفي نفس الوقت نكلنا يشتر بان على الامانة مسؤوليات وواجبات يجب ان توفر لها المال للقيام في واجباتها

هكذا من الاصل

الكتب المدرسية قد دخلت من البدء بافتتاحها بالبسملة (بسم الله الرحمن الرحيم) . لذلك اقترح اصدار تعميم عام يلزم التقيد بهذا العنوان الكريم شعار هذا البلد المؤمن ، ورمز هذه الامة - والكتاب مرآته عنوانه .

وتفضلوا بقبول الاحترام .

نائب محافظة اربد
علي الملاكوي

الرئيس :

هل يوافق المجلس على احالة هذا الاقتراح على الحكومة ؟

الجميع : موافقون .

(ب)

الامين العام :

اقتراح برغبة رقم (٩٧)

تاريخ ١٩٦٦/٢/١٤

معالي رئيس مجلس النواب الاكرم - عمان
لقد تقدمت الغرفة التجارية الصناعية العربية بالقدس باستدعاء تاريخ ١٩٦٦/٢/٦ الى دولة رئيس الوزراء الافخم طالبة النظر في اقامة مطار دولي كبير في مكان قريب من القدس والى ان يتحقق ذلك الاسراع في تنفيذ مشروع توسيع واثارة مطار القدس الحالي وتحسين الخدمات فيه بوجه عام .
اني اذ احب ما جاء في الاستدعاء المشار اليه اود ان اعبر عما يحول في خاطري بان واجبتنا نحو القدس بل نحو انفسنا لما للقدس من شهرة عالمية ومكانة مرموقة ان نوقيا حقها اسوة بالمدن المهمة ولا اقل من ان يكون لها مطار دولي يسهل قدوم الذين يراغبون بزيارتها اليها ان غنمنا اكثر اثنا بهذه الناحية المهمة يوحى بان القدس ليست لنا في المستقبل

وهذا ما يذهب كثير من الناس الى الاعتقاد به وللذلك والى ان نستعيد القسم المكتسب من القدس ولكي نبرهن للذين يذهبون بتفكيرهم هذا الملعب الخاطيء ونطمئن جميع المواطنين ونعلن على الملأ ان القدس التي تضم الاماكن المقدسة والاثريه هي القدس العربية يجب ان توجد فيها كافة الخدمات التي تتوافر في المدن الرئيسية وبذلك ترسخ اقدامنا فيها من جهة ومن جهة اخرى نزيد في عدد الزائرين فيعم الخير فيها وفي كافة ارجاء المملكة . فبناء على ما تقدم ارجو معاليكم عرض اقتراحي على المجلس الكريم للموافقة على تحويله الى الحكومة لكي تتخذ الخطوات اللازمة للاخذ برأى الغرفة التجارية الصناعية العربية بالقدس الذي هو رأى جميع المواطنين وورصد ما يلزم من المبالغ في ميزانية السنة القادمة .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام .

نائب القدس واربحا
اميل حنا صافيه

الرئيس :

هل يوافق المجلس على احالة هذا الاقتراح على الحكومة ؟

الجميع : موافقون .

(ج)

الامين العام :

اقتراح برغبة رقم (٩٨)

تاريخ ١٩٦٦/٢/١٥

معالي رئيس مجلس النواب الاكرم
ارجو اخالسة اقتراحي التالية على المجلس الكريم ومن ثم احالتها للحكومة لاتخاذ الاجراءات اللازمة بخصوصها .

اولا حفر آبار ارتوازية لغايات مياه الشرب في القرى التالية من محافظة نابلس :-

١. عقربا - ٢. عصيره الشالية - ٣. سلفيت
٤. طمون - ٥. كفر قدوم .

ثانياً رصد المخصصات الكافية في موازنة السنة المالية القادمة لتوسيع وتعميد طريق اربحا - مخفر الجفتلك المتصلة بطريق نابلس - داميه .

ثالثاً فتح شعب بريدية في القرى التالية في محافظة نابلس .

١. بيت وزن .
٢. زيتا جماعين .
٣. جت .

رابعاً بناء خزان للمياه التابعة من نبع الفوار في قرية التل (تل) من محافظة نابلس للافادة من هذه المياه الوفيرة التي تذهب غالبيتها هدراً في ري الاراضي وتربية الاسماك وختاماً تفضلوا بقبول فائق الاحترام .

حفظي لمحيس
نائب نابلس

الرئيس :

هل يوافق المجلس على احالة هذا الاقتراح على الحكومة ؟

الجميع : موافقون .

(د)

الامين العام :

اقتراح برغبة رقم (٩٩)

تاريخ ١٩٦٦ / ٢ / ١٥

معالي رئيس مجلس النواب الافخم

نظراً لكون الموازنة على الابواب فاني ارجو رفع اقتراحي هذا الى الحكومة .

اولا تعيد طريق الخليل البحر الميت وتعيد طرق الخطوط الامامية التي تمتد من صوريث - خراس - نوبا - بيت اول - اذنا - بيت عروا دير العسل - فالظاهرة .

وذلك انه لا يخفى ان الدور الذي تلعبه الخطوط المعبدة في اي بلد دور رئيسي في تحقيق جدوى الخطة الاقتصادية للتنمية في مجال القطاع الزراعي فالقطاع الاقتصادي فدخل البلد الوطني ، والانتاج الزراعي من حيث دورة في هذا البلد لا يخفى على احد اذ يلعب الدور الاكبر ان لم الدور الكلي في اقتصاد هذا البلد وهذه المنطقة التي الطالب الحكومة بتخصيص المبلغ لتعميد طرقها انما يدرك الجميع ان جدواها الاقتصادية لا تقف عند القطاع الفردي الاستهلاكي وانما ستؤثر آليا في مجسوع ايرادات الدولة عن هذا السبيل فان كل متر معبد في هذه المنطقة سيؤثر في ايرادات الدولة باضعاف ما ستنتفعه على التعميد . هذا بالإضافة الى ما سيعود على المزارع نفسه مما يؤثر في دخله الفردي ويؤدي الى رفع مستواه المعيشي مما يؤثر في حياته الاجتماعية ودوره الفعال في الخطة التي تبنها الحكومة نفسها .

ثانياً حفر آبار ارتوازية في كل من بيت امر - صوريث - الجبعه - خراس - نوبا - بيت اول - برقوميا - وادنا .

ودعني ذلك ان الماء يلعب الدور الاساسي في حياة هذه المنطقة من حيث اعتمادها على ماء السماء في مزارعها وليس بالامكان التغلب على عامل القحط الا بالعمل غسل ثواب الما واث القحط في الاقتصاد الدولة بضمه الحكومة في سياستها الاقتصادية التي

هكذا حفر الآبار

تتضح في الموازنة باعتبارات رقيه واما من حيث تأثير الماء على الانسان كائن ان فهو امر يوجب على الحكومة ان يكون في صلب اعتمادها ما يؤمن سقي هذه المناطق وسقي المواشي التي تلعب دورها في اقمه العيش ومرابطة هذه القرى على الخطوط الامامية .

ثالثاً بناء بريد مع تمديد خطوط للخارج نظرا لوجود خط واحد لا تكفي سمته لتلبية سكان محافظة الخليل . ولقد طالبنا الحكومات المتعاقبة - بذلك وكانت تعد ولكنها لم تنفذ ، وليس خاف ان الاتصال الهاتفى السلكى واللاسلكى هو صنو للدور الذي تلعبه الخطوط المبيده فالجهازه التي تعمل لا تفي بالحاجة الداخلية بالإضافة الى ان الدهر اكل عليها وشرب ولذا فان التذمر الذي انبثق عن عدم جدوى هذه الالات وضعف - الاتصال يلعب دوره نتيجة لتأثيره على العمل التجاري والعمل الاداري .

للحكومة نفسها مما يدعوني ان اكرر بالمطالبة بوجوب الاستعجال برصد الاعتماد اللازم لذلك .

رابعاً إيجاد مدرسة صناعية في محافظة الخليل .

ان كل خطة اقتصادية للتنمية لا تضع في حساباتها القدرة البشرية ومدى ملائمتها للقيام بما تتطلبه هذه الخطة من اعباء تعتبر خطة خيالية وطالما ان الحكومة قد وضعت خطتها للتنمية فانسني لألفت انتباهها اولا ان هذه المحافظة فيها من القدرة البشرية ما يوجب عليها ان تطور اليد العاملة من مرحلتها البدوية الى المرحلة الفنية التي تتطلبها خطتها في صلبها وان تحول الكم العامل الى كيف في فعال تستفيد من جهوده وخبراته عن طريق هذه المدرسة ، هذا بالإضافة الى الاستفادة غير المنظورة من

العمل على إيجاد التوازن في قطاع التعليم مع القطاع الزراعي والتجاري والتعليم الاكاديمي .
خامساً العمل على اكمال الجامعة الاردنية بكافة كليتها العلمية .

ان الجامعة هي المعين الذي يمد الامة بالعقليات المدبرة في مختلف مجالاتها المتعددة ومن المعروف للحكومة حسب ما لديها من احصائيات رقمية للعدد الضخم الذي يتوزع في أنحاء العالم من الطلبة الاردنيين ، وهي اعلم بالكم الذي يدفعه هذا البلد من دخلها لقاء ذلك ، مما يؤثر تأثيراً فعالاً في دخول اولياء امور الطلبة الذي ينعكس بدوره انعكاساً كاملاً في ميزان المدفوعات مع الدول التي تؤوي طلبتنا وهذه المصروفات الباهظة تتحملها امتنا في سبيل يمكن ان تستفيد منه باكمال هذه الجامعة فنسد ثغرة في هذا الميزان وتنشط حركة في الداخل ونستفيد من اجاث على بلدنا ونحن احوج اليها فنضمن الكيف العلمي وجدواه لامتنا ووطننا . واثني لاعيد واكرر على الحكومة ان تعمل على ذلك لتكون خطتها مضمونة الحركة ولو ادى ذلك الى إيجاد جباية على الاقل من اولياء الطلبة الذين يتعلمون في الخارج لتلبية احتياجات الجامعة المالية التي تدفعها لان تكون ذات فعالية في جميع نواحي ما تتطلبه هذه الامة من النهضة المباركة .

نائب محافظة الخليل
صدقي الجعبري

الرئيس :

هل يوافق المجلس على احالة هذا الاقتراح على الحكومة ؟

- ه -

الامين العام :

اقتراح برغبة رقم (١٠٠)
تاريخ ١٧/٢/١٩٦٦

معالي رئيس مجلس النواب المحترم

الموضوع / المساجد في قضاء عجلون .

ان عددا من مساجد قرى قضاء عجلون بحاجة الى العناية والصيانة والترميم وانشاء مرافق صحية ، كما ان بعض القرى فيها مساجد متهدمة وبحاجة الى اقامة مساجد جديدة علما ان اهالي هذه القرى على استعداد للمساهمة لهذا فاني اقترح ان تقوم الحكومة ودائرة الاوقاف بما يكفل تأمين احتياجات هذه المساجد . وهذه المساجد هي :-

١ - مسجد عجلون / من اجل اتمام المثلثة .
٢ - مسجد عين خيا / للصيانة واقامة المثلثة
٣ - مسجد حلاوة / لاقامة مسجد جديد بدلا من المسجد المتهدم .

٤ - مسجد اشتفتينا / لاكمال بنائه لقرى اهل القرية وصغرها .

٥ - صيانة المساجد التالية وإيجاد مرافق صحية لبعضها :- وهي مساجد قرى عتجرة - كفرنج - عين - عبلين - صخره - راسون - باعون - اوصري - عرجان - خربة الوهدة والزراعة - وراجب - والشكاره - وفاره - وعفنا .

٦ - اقامة مساجد في القرى التي بحاجة لمساجد - مثل صفار وغيرها .

فأرجو ان يتكرم المجلس الكريم بالموافقة على احالة اقتراحي هذا للحكومة .

واقبلوا احترامي .

نائب قضاء عجلون
سلمان القضاء

الرئيس :

هل يوافق المجلس على احالة هذا الاقتراح

على الحكومة ؟

الجميع : موافقون .

(٥)

الامين العام :

اقتراح برغبة رقم (١٠١)

تاريخ ١٧/٢/١٩٦٦

معالي رئيس مجلس النواب المحترم

الموضوع : مياه عين التنور والتعويضات التي

يطلب بها اهالي قرية عرجان .

تحية واحتراما وبعد .

سلطة المياه المركزية وضعت يدها على مياه عين التنور في قرية عرجان من اجل تزويد عدد من القرى بالمياه ، كانت هذه المياه تروي مساحات من اراضي تلك القرية ، وقد اعلمني اهل القرية انه جرى اتفاق بينهم وبين سلطة المياه عندما وضعت يدها على مياه القرية ، بأن تعوض على الذين تضرروا بسبب اخذ المياه وتزود هذه القرية ايضا بماء الشرب وان تقيم اقنية من الاسمنت وغيرها من الامور لقاء ذلك . واعطاء ابنائهم الفرصة للعمل في المشروع ، وقفت على شكواهم هذه قبل بضعة ايام من ان السلطة لم تقم بعد بالوفاء بوعد هذا فضلا عن ضرورة مساهمة السلطة بالطريق التي تربط قريتهم بقرية باعون بطريق معبد وطولها حوالي ثلاث كيلو مترات ، لهذا فاني اقترح على المجلس الكريم احالة هذا الاقتراح على الحكومة لمعالجة قضاياهم التي نشأت عن استيلاء السلطة على الماء بالسرعة الممكنة وان يعطوا مع اهل

هذه هي الاصل

القرى المجاورة كباعون واوصرى اولوية العمل في هذا المشروع .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام
نائب قضاء عجلون
سلمان القضاء

الرئيس :

هل يوافق المجلس على إحالة هذا الاقتراح على الحكومة ؟
الجميع : موافقون .

(ز)

الامين العام :

اقتراح برغبة رقم (١٠٢)
تاريخ ١٩٦٦/٢/١٧

معالي رئيس مجلس النواب المحترم
الموضوع : اصلاح البرك القديمة .
تحية واحتراما وبعد .

توجد بعض البرك القديمة في بعض قرى قضاء عجلون ، مثل عفنا - وصخرة - وسابنا - والسبب وشين - وعبين - وعصيم وغيرها من القرى يمكن الاستفادة منها للزراعة حيث يستفيد منها المزارعون في اسقاء مواشهم واستعمال مياهها للزراعة الصيفية كالبنندورة وغيرها وسقي الفراس التي تحتاج الى السقي وارى ان من واجب الجهات المختصة العمل على اصلاحها لهذا اقترح على المجلس الكريم ان يتسكرم بالمرافقة على إحالة اقتراحي هذا للحكومة للعمل على اصلاح هذه البرك تحفيظاً لازمة المياه .
وتفضلوا بقبول فائق الاحترام .

نائب قضاء عجلون
سلمان القضاء

الرئيس :

هل يوافق المجلس على إحالة هذا الاقتراح على الحكومة ؟
الجميع : موافقون .

٥ - الاسئلة والاجوبة

الرئيس :

نتنقل الآن الى البند الخامس من جدول اعمال اليوم وارجو ان تتلى الاسئلة والاجوبة .

(أ)

الامين العام :

سؤال رقم (٢٢)
تاريخ ١٩٦٦/١٢/٢٢

معالي رئيس مجلس النواب الاكرم
تحية وبعد ،

كان معالي وزير الداخلية/الشؤون البلدية والقروية قد تعرض الي في معرض رده على سؤالي حول بلدية بيت ساحور وقائمة ببيت لحم من ان ليابتي مطعون فيها . ولما كان هذا القول فيه مساس بكرامتي وفيه التثنت على الحقيقة ، وحيث اني تأكدت من معاليكم بكتبايكم رقم ١١٠٦/٦/٧ تاريخ ١٩٦٥/١٢/٢٢ بأنه لم يتقدم الى رئاسة المجلس اي طعن بنياني .

لهذا ارجو توجيه السؤال التالي الى الوزير الموصى اليه لبيان الاسباب التي دعته ان يوجه هذا القول والاسباب التي تمنعه من تقديم اعتذار عن قوله هذا .
وتفضلوا معاليكم بقبول الاحترام .

المخلص ١٩٦٥/١٢/٢٢
نائب منطقة بيت لحم
ايوب مسلم

الرقم : ٨٦٦/١٠٦/٢١

التاريخ : ١٩٦٦/٢/١٤

دولة رئيس مجلس الوزراء الافخم

بالاشارة الى كتاب دولتكم رقم ١/٢٧/فواب/ ١٨١٢ تاريخ ١٩٦٦/٢/٩ ومرفقة كتاب معالي رئيس مجلس النواب رقم ١٦٨/٦/١٦/٣ تاريخ ١٩٦٦/٢/٦ حول السؤال رقم ٢٢ تاريخ ١٩٦٦/٢/٢٢ المقدم من معالي النائب السيد ايوب مسلم . ارجو ان ابين بانه قد تم التناهم بيني وبين معالي النائب السائل على ان يسحب سؤاله المذكور وان يعتبر المسألة منتبهة الى هذا الحد وهذا هو السبب الذي حدا بي الى عدم الاجابة في الوقت المحدد .

واقبلوا دولتكم بقبول فائق الاحترام
وزير الداخلية للشؤون البلدية والقروية
الدكتور قاسم الرحاوي
السيد مسلم نائب بيت لحم .

نعم عقدت جلسة حضرها بعض الاخوان والوزراء وتوسط الاخوان وتصايفنا وانتهى الموضوع .

(ب)

الامين العام :

سؤال رقم (٥)
تاريخ ١٩٦٥/١١/١٦

معالي رئيس مجلس النواب الاكرم

بعد التحية ،

ارجو التفضل بتوجيه السؤال التالي الى معالي وزير الداخلية متملقا باغلاق بوابة باب المأمود بالقدس :-

« يشكو المواطنون في مدينة القدس من اغلاق بوابة باب العمود من الساعة الثانية عشرة ليلاً حتى الساعة الرابعة صباحاً فارجو الاستعانة عن المبررات والاسباب التي تحول دون ابقاء هذه البوابة العامة التي تعتبر المنفذ الرئيسي الى قلب المدينة القديمة مفتوحة باستمرار ، علماً بان المدينة القديمة تضم القسم الاكبر من الاهالي وان مصالح السكان المترابطة بين السور وخارجها عبر هذه البوابة الرئيسية تتأثر بسبب هذا الاغلاق الذي يتعارض مع شمول الاستقرار في جميع ربوع الوطن العزيز .
وتفضلوا بقبول فائق الاحترام .

نائب القدس وارثنا
علي الدجاني

الرقم ٢٧ / ١ / فواب / ٢٠٩٦
التاريخ ١٩٦٦/٢/١٥

معالي رئيس مجلس النواب

اشير الى كتابكم الموجه لمعالي وزير الداخلية برقم ٩٢٦/١٦/٣ تاريخ ١٩٦٥/١١/١٦ حول سؤال النائب السيد علي الدجاني وابعث طياً نسخة من جواب معسالي وزير الداخلية عليه برقم ١٩٧٢/٣/١٩ تاريخ ١٩٧٢/٢/٥ .
واقبلوا فائق الاحترام .

رئيس الوزراء
وصفي التل

الرقم ١٩٧٢/٣/١٢٩
التاريخ ١٩٦٦/٢/٥

دولة رئيس الوزراء الافخم
اشير الى كتب معسالي رئيس مجلس النواب

هكذا من الأصل

رقم ٩٢٦/١٦/٣ تاريخ ١٦/١١/١٩٦٥ المرسل
نسخة منه لدولتكم بشأن السؤال المقدم من معالي
النائب السيد علي الدجاني المتعلق بإغلاق باب المأمود
في القدس ، وارجو ان انبي لدولتكم بانه لدى
الاستئناس برأي سلطات الامن العام والسلطات
العسكرية حول هذا الموضوع ، اعلمني معالي محافظ
القدس بانه لا مانع لدى السلطات العسكرية من الابقاء
على باب المأمود مفتوحاً طيلة الليل اذا ما وضع عليه
خفارة ثابتة من الامن العام كما هو الحال في باب
الاسباط وستتخذ الاجراءات اللازمة لتنفيذ ذلك .

وتفضلوا دولتكم بقبول فائق الاحترام .

وزير الداخلية

عبد الوهاب الخوالي

السيد الدجاني نائب القدس :

بالواقع ان تاريخ كتاب معالي وزير الداخلية

٢/٥ ونحن اليوم ١٩٦٦/٢/٢٠ واعتقد ان الحكومة
لا يعجزها خلال خمسة عشر يوماً من تأمين خفارة
الى باب المأمود . ولذلك انا اتوجه الى دولة الرئيس
يوصفه وزيراً للدفاع ويوصفه ايضاً وزيراً للداخلية
بالوكالة ان يبت بالموضوع .

٦ - قرار النظام المالي والاداري لمجلس الامة الاردني

الرئيس :

ارجو من عطوفة الأمين العام تلاوة النظام
المالي والاداري لمجلس الامة الاردني .

الأمين العام :

النظام الاداري لمجلس الامة

مادة (١) يسمى هذا النظام (النظام الاداري لمجلس الامة) .

مادة (٢) تعني كلمة (المجلس) مجلس الاعيان والنواب .

مادة (٣) تعني كلمة (المكتب) المكتبان الدائم للمجلس الاعيان والنواب .

مادة (٤) تعني كلمة (الرئيس) رئيس مجلس الاعيان او رئيس مجلس النواب في حالة غيابه .

مادة (٥) مجلس الامة مستقل بجزائته وموظفيه بعد صدور قانون الموازنة .

مادة (٦) يقوم المكتب بالتعاون مع اللجنتين الماليين في المجلس بتنظيم مشروع موازنة المجلس ورؤفها للمجلس
مشقوعاً بقرار يتضمن جميع البيانات اللازمة لمناقشتها وأقرارها ، وتدرج الموازنة كرقم اجمالي في
موازنة الدولة بدون بيان المبالغ اللازمة لكل باب من ابواب المصروفات .

مادة (٧) تقوم رئاسة المجلس بتقسيم الموازنة الى البنود والايوب والفصول المنبئة في قانون تنظيم الموازنة
العام للدولة ويصدق عليها رئيسي مجلس الاعيان والنواب ونبلغ الى الدوائر المختصة .

مادة (٨) بعد صدور قانون الموازنة العامة للدولة تودع الاعيادات المخصصة للمجلس في الجهة التي يختارها
مكتب المجلس ، ولا يصرف من هذا الاعتماد الا بموجب تحاويل يوقعها الرئيس والأمين
العام والمحاسب .

مادة (٩) بعد نهاية السنة المالية تعد الامانة العامة للمجلس جداول تتضمن كيفية صرف الاعتماد وترسل الى
وزارة المالية مستند من الرئيس وموافقة الأمين العام والمحاسب .

مادة (١٠) يتم تعيين وترفع ونقل الأمين العام بتنسيب من الرئيس وموافقة المجلس ، على ان يقرن هذا
القرار بالارادة الملكية .

امسا تعيين ونقل وترفع الموظفين من الصنف الاول ليتم بتنسيب من الأمين العام وموافقة
المكتب وتصديق الرئيس على ان يقرن هذا القرار بالارادة الملكية .

مادة (١١) يتم تعيين ونقل الموظفين من الصنف الثاني بتنسيب الأمين العام وموافقة المكتب وتصديق الرئيس .

مادة (١٢) تعيين ونقل وترفع المستخدمين يتم بتنسيب من الأمين العام وتصديق الرئيس .

مادة (١٤) في تطبيق نظام الموظفين تفسر العبارات التالية في دوائر المجلس وفق الترتيب التالي : -

رئيس مجلس الوزراء والوزير . رئيس مجلس الاعيان او رئيس مجلس النواب في حالة غيابه .

مجلس الوزراء . مجلس النواب الاعيان منقذين على هيئة مكتب كل على الفراد .

لجنة انتقاء وتعيين وترفع الموظفين . هيئة المكتب والأمين العام .

وكيل الوزارة . الأمين العام .

مادة (١٥) في حالة حل مجلس النواب تنصرف العبارات الواردة في هذا النظام الى رئيس وهيئة المكتب الدائم
لمجلس الاعيان والأمين العام .

مادة (١٦) يعمل بهذا النظام من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

هكذا من الاصل

السيد الحاج حسن نائب عمان :

لما كانت أعمال مجلس الامة تقتضي وجود استقلال في ميزانيته وفي موظفيه فقد اجتمع رئيسي مجلسي النواب والاعيان وانتقفا على وضع نظاماً يحقق الاستقلال في ميزانية مجلس الامة وفي موظفيه تمشياً مع ما هو فيه معمول في بقية الدول العربية ولذلك ولما كانت الموازنة على الابواب فاني اقترح على المجلس الكريم الموافقة على عرض هذا النظام على المجلس الكريم لاقراءه بهذه الجلسة ليتسنى لمجلس الاعيان النظر فيه في الجلسة غداً

(اصوات نثني على ذلك)

دولة رئيس الوزراء :

انا ... يعني من حيث المبدأ لا يوجد عندنا اعتراضات ولو اني انتصح بعكس هذا النظام شو في لزوم لهذه العملية ؟! من تجريبي الادارية المتواضعة الميزانيات المغلفة تسبب وجع راس اصاحبها بعدن اسمحلي انا من المبدأ ما يعتقد ان الحكومة عندها اعتراض لكن كشخص ينصح ضد هذا النظام وحده وحده ثانية قبل اقراره اللجنة التي اشرفت على وضع هذا النظام ترى ديوان الموظفين وترى وزارة المالية .

الرئيس :

هذا مبدأ تسير عليه جميع المجالس في العالم .

السيد الحاج حسن نائب عمان :

معالي الرئيس الواقع ان هذا النظام درس من الناحية الدستورية ومن الناحية الادارية ومع احترازي لرأي دولة رئيس الوزراء فأرى ان يقرأ هذا النظام مادة مادة في هذا المجلس ، فاذا كان هناك اعتراض على اي من هذه المواد فيمكن تعديلها الا انه حفاظاً

على الاستقلالية التامة للمجلس التشريعي السلطة التشريعية فانه من الضروري وجود استقلال في ميزانية هذا المجلس في الاشياء المالية والادارية وهذا معمول فيه يا اخوان بمجموع الدول العربية في مجالس امتهلا ارى ضرورة لا حالته الى اللجنة اذا يوجد مخالفة بين كل عضو النقطة التي يعتد انه يوجد بها مخالفه المجلس وافق

وزير للداخلية للشؤون البلدية والقروية :

معالي الرئيس جرت العادة ان يستند النظام الى احد المواد في الدستور او القانون على اي مادة يستند فيه ؟

السيد الحاج حسن نائب عمان :

لا انا اقول على اي مادة يستند معالي الوزير وما هي المواد التي يعارض معها هذا النظام ارجو ان يدلني عليها .

دولة رئيس الوزراء :

معالي الرئيس يا سيدي لا المجلس سيهرب ولا هناك ضرورة ما عندي موقف اقول نعم اولا في هذا الموضوع كل ما في الامر نرجو اللجنة التي اعدت هذا القانون ان ترجع الى المختصين .

السيد الحاج حسن :

اقتراحي ثني عليه ووفق عليه

(ضجة)

السيد العوران نائب الطفيلة :

لم نطلع عليه وارى حالته اللجنة لاهتمامنا فيه .

— ضجة —

الرئيس :

يا وحيد بك يا خالد بك هذا موضوع مهم بالنسبة الى المجلس تناقشوه بشكل مضبوط اذا فيه نواحي دستورية لتناقشها .

السيد العوران نائب الطفيلة :

يا معالي الرئيس ليس لنا علم به لا من صياغة ولا غيره فكيف تناقشه طالما هو مهم !

السيد الحايي نائب الكرك :

ان ما تفضل به معالي الدكتور الريماوي نحن كنا نذكر فيه في مكتب معاليه وقلنا ان هذا يحتاج اولا من ناحية دستورية تنفق نحن والحكومة عليه فالحكومة مولانا من حيث المبدأ قالت ما في مانع لكن نحن مضطرين ان نأخذ رأي الحكومة في الدوائر المعنية فيها .

الرئيس :

في المادة (٨٣) من الدستور انا اريد اخالف معالي الدكتور الريماوي ولو دولة الرئيس قال من ناحية المبدأ ما في مانع انتفقوا مع الدوائر المختصة . المادة (٨٣) من الدستور تقول : يضع كل من المجلسين النظمه الداخلية لمصيط ونظم اجراءاته وتعرض هذه الانظمة على الملك للتصديق عليها .

دولة رئيس الوزراء :

يا اخوان ما في اختلاف في الموضوع نحن نريد لهذا النظام ان لا يخرج فيه اي خطأ يعني بقدر واحد قانوني عامي يحكي على اجراءاتي خمسة ايام لا انت تفهم عليه ولا انا بفهم عليه لنترك مختصين يروا هذه العملية .

الرئيس :

انا ارى ان تؤلف لجنة من ثلاثة من النواب مع رئيس ديوان المحاسبة ورئيس ديوان الموظفين ووزير المالية ووزير العدي لتدقيق هذا النظام ووضعه بصيغة نهائية ، هل يوافق المجلس على ذلك ؟

الجميع : موافقون .

السيد الحاج حسن نائب عمان :

ويوضع على جدول أعمال الجلسة القادمة .

الرئيس :

أو يوضع في الدورة الاستثنائية القادمة .

٧ - قرار اللجنة القانونية رقم (٢٤)

الرئيس :

نتنقل الآن للبند السابع من جدول الاعمال وهو مقررات اللجنة القانونية ، فأرجو من المقرر الاستاذ سليمان القضاة التفضل للمنصة لتلاوة القرار رقم (٢٤) .

المقرر :

قرار رقم (٢٤)

اجتمعت اللجنة القانونية لمجلس النواب بنصابها القانوني تاريخ ١٩٦٦/٢/١٦ برئاسة معالي السيد عبد الرحمن خليفه وحضور السادة المقرر سليمان القضاة ، صلاح النحيات ، زهير مطر ، عبد الباقي جمو ونظرت في القوانين التالية : -
أ - مشروع قانون الاركان والشؤون الاسلانية رقم (٢) لسنة ١٩٦٦ ، قررت قبوله كما

هكذا من النص

ورد من الحكومة مع إجراء التعديلات التالية عليه وهي :-

١ - حذف العبارة التالية السوارة في آخر الفقرة (أ) من المادة (٨) وهي والتي يعدها المدير المالي ويقدمها للمجلس لقرارها ورفعها لرئيس الوزراء لتصديقها «

٢ - حذف العبارة «الى ان يسوى امرهم بنظام خاص الواردة في آخر المادة (١١)» .

٣ - استبدال الفقرة (هـ) من المادة (٢) بالنص التالي (هـ) تعفى كلمة (الرئيس) قاضي القضاة «

ب - مشروع قانون الجمعيات الخيرية والهيئات الاجتماعية لسنة ١٩٦٦ ، قررت قبوله كما ورد من الحكومة مع إجراء التعديلات التالية عليه :-

١ - تشطب كلمة (تفسير) الواردة في عنوان المادة (٢) .

٢ - تضاف عبارة (ومحال اقامتهم) بعد عبارة (وامحارهم) الواردة في الفقرة (ب) من المادة (٦) .

٣ - حذف العبارة التي تنبئ من (ويعتبر قرار الوزير الخ... الفقرة) الواردة في آخر الفقرة (٣) من المادة (٧) .

٤ - حذف عبارة (خلال ثلاثة اشهر) الواردة في آخر الفقرة (٢) من المادة (٩) .

٥ - حذف الفقرة (٢) من المادة (١٢) .

٦ - حذف العبارة (وفي كلتا الحالتين الخ...) الواردة في البند (ب) من الفقرة (٢) من المادة (١٥) .

٧ - حذف المادة (١٦) برمتها وإعادة ترقيم باقي المواد .

٨ - حذف عبارة (ويعتبر قرار الوزير الخ...) الواردة في آخر الفقرة (٣) من المادة (١٧) .

٩ - حذف عبارة (والوزير ان يمدد الخ...) الواردة في آخر الفقرة (ب) من المادة (١٩) .

١٠ - حذف عبارة (ويكون قراره قطعياً الخ...) الواردة في آخر الفقرة (٣) من المادة (٢٠) .

١١ - اضافة عبارة (او الماس بالعقيدة) بعد عبارة (واقسامه) الواردة في السطر الثاني من المادة (٢١) .

١٢ - حذف الفقرة (٢) من المادة (٢٣) برمتها .

ج - رفض مشروع قانون معدل لقانون الصحة لسنة ١٩٦٦ بسبب انه لا يصح صرف أي مبلغ من اموال الدولة الا بموجب قانون .

وتوصي المجلس الكريم بالموافقة على قرارها .

اللجنة القانونية

(أ)

الرئيس :

هل هناك من يود المناقشة في مشروع الاوقاف والشؤون الاسلامية ؟

السيد السحيمات نائب الكرك :

في هذا القانون الموظفين يدفعون تقاعدهم لصندوق الاوقاف والاوقاف تدفع لهم التقاعد بينما يذكر الاخوان عندما اقر قانون سلطة القناة ذكر شيء عن التقاعد... ما اود ان اقول له للمجلس الكريم انه طالما الموظفين في الاوقاف تابعين للخزينة ويدفعوا عائلاتهم للخزينة فليكن تقاعدهم من الخزينة حتى تستطيع دوائر الاوقاف ان تنقل موظفيها من وإلى أية دائرة اخرى .

الرئيس :

سلطة قناة الغور ليست موازنتها منفصلة ؟

المقرر :

الاوقاف مثل البلديات صندوقها مستقل حالياً اي مؤسسة ذات استقلال مالي .

الرئيس :

موازنتها تعرض على المجلس ؟

السيد السحيمات نائب الكرك :

سلطة ميناء العقبة تعرض على المجلس ؟ سلطة قناة الغور تعرض على المجلس ؟ كلها لا تعرض .

السيد المجالي نائب الكرك :

ارى ان يرجى هذا القانون وان يعاد النظر :

دولة رئيس الوزراء :

ياسيني ، اسمحلي ، لا مانع بان يكون هدف الاوقاف في المستقبل بان يكون تقاعدهم مثل تقاعد الدولة ، لكن في المرحلة الحاضرة يا اخي عائدات التقاعد عالية جداً .

السيد السحيمات نائب الكرك :

لقد عدل القانون واصبح المسؤول عن دوائر الاوقاف او قاضي القضاة او اي وزير يقرر مجلس الوزراء ان الاوقاف تابعة له ، فلم فتوسع بذلك على امس ان تكون في المستقبل دائرة حكومية وينقل الموظفين منها ولها من اجهزة الدولة وتحل هذه المشكلة .

دولة رئيس الوزراء :

عندما تنتهي من مشاكلها اما الآن لا .

المقرر :

ارى ان يعاد القانون للجنة مرة اخرى :

السيد خليفة نائب عمان :

على ان تعيد الحكومة درسه وتعطينا النتيجة .

السيد المجالي نائب الكرك :

على ان تشترك اللجنة مع الحكومة في دراسته .

المقرر :

ارى ان يعاد اللجنة .

الرئيس :

هل يوافق المجلس على تأجيل بحثه واعادته للجنة على ان تستدعي وزير المالية .

الجميع : موافقون .

(ب)

الرئيس :

والآن مشروع قانون الجمعيات والهيئات الاجتماعية لسنة ١٩٦٦ .

المقرر :

بالنسبة للفقرة (٢) من المادة (٩) ، في الاصول الحقوقية اذا قدم طلب في خلال شهر ما اجيب عليه يعتبر بمثابة رفض ، هذا مبدأ عام وبماكانه ان يطعن فيه خلال شهرين .

السيد السحيمات نائب الكرك :

بالنسبة للفقرة (ب) من المادة (١٩)

لو اشترت جمعية خيرية قطعة ارض وجاءت جمعية اخرى بطلبها واقامت فيها دعوى الشفعة... فلماذا الوزير ليكونوا مثل باقي الناس .

وزير الشؤون الاجتماعية :

قد تحدثت مشاكل بين جمعيات ، فمثلاً حدثت مشكلة امن اضطررنا ان نهبط لها موظفين لحلها وحلها احسن مما يذهبوا الى المحاكم .

مكتبة مجلس النواب

السيد الحاج حسن نائب عمان :

طبيعة عمل الجمعيات الخيرية يختلف عن طبيعة عمل الجمعيات الأخرى فكلم يعرف ان الجمعيات الخيرية مكونة من جماعة كل مهم القيام بأعمال خيرية محضه ، وعادة لا تقع مثل هذه الخلافات التي يعودوا من اجلها للمحاكم ، فبالامكان حل هذه المشاكل بواسطة الوزير المختص افضل .

الاستاذ جمو نائب عمان :

هذه المادة لا تنص عندما تخلف هذا الحلف لا يعطى الحق الى الجمعية ان تلجأ راساً الى المحكمة من غير ان تنظر حلاً عن طريق الوزير او الموظف اما انه لا يقع خلاف بين جمعية وأخرى على اعتبار انها جمعية خيرية فهذا غير وارد .

الرئيس :

هذه اشياء لما علاقة بوزير الشؤون أي خلاف يقع هو يحله .

الاستاذ جمو نائب عمان :

يعنى تفتح محكمة عشرية في وزارة الشؤون

المقرر :

عندي حل وسط ان يعطى الخيار للجمعية في ان تلجأ للوزير او المحكمة .

الاستاذ جمو نائب عمان :

اذا منحت % .. يعيد نفس المادة .. هذا النص يقول : (اذا سمح الوزير او بعد موافقة الوزير اذن هناك موجود حق المقاضاة بعد موافقة الوزير ..

وزير الشؤون الاجتماعية :

هذا موجود بالنص الاصيل لا يحق لاية جمعية خيرية او هيئة اجتماعية او اتحاد ما مقاضاة بعضها بعضاً الا بموافقة الوزير .

السيد خليفة نائب عمان :

هذا يخالف الدستور تحرمني من حق المقضاة الا باذن ١١١٢

الاستاذ جمو نائب عمان :

هذا لا يجوز ابدأ ينتظر موافقة الوزير ١١ قد لا يوافق الوزير ويكون الحق واضح .

وزير المواصلات :

اسلا الجمعية الخيرية بموافقة الوزير تؤسس .

الرئيس :

ما رأى وزير العدلية .

وزير العدلية :

استعمال الانسان حقه بموجب الدستور لكن الجمعية الخيرية او غير خيرية احب ان تلجأ الى القضاء لا يجب ان نقيدها بقانون لكن هذا لا يمنع وزير الشؤون الاجتماعية بان يتدخل بصفة رسمية وادارية .

الرئيس :

كما وردت من اللجنة .

امرات موافقة

الاستاذ الملكاوي نائب اربيد :

الاتحاد اللوائي عن الجمعية الخيرية الفت عن طريق الاتحاد لثلاثة جمعيات خيرية بقصد حلف ثلاث جمعيات ويقال اتحاد جمعيتين فأكثر لأن جمعيتين اتحدوا مع بعضهم هناك لا يجوز الا ثلاث جمعيات .

الرئيس :

هل يوافق المجلس على جميع تعديلات اللجنة

القانونية على مشروع قانون الجمعيات والمؤسسات الاجتماعية ؟

الجميع : موافقون .

الرئيس :

اذن يتلى مادة مادة للتصويت عليه .

(فتلاه المقرر مادة مادة كما عدلت اللجنة ووافق

المجلس على كل مادة منه وعليه بمجموعه وهذا هو نصه بالشكل الذي سيرفع فيه لمجلس الأعيان الموقر)

هكذا
كان
الاصول

الاسباب الموجبه

قانون الجمعيات والهيات الاجتماعية

لقد مضى على العمل بقانون الجمعيات والهيات الاجتماعية رقم (٧) لسنة ١٩٦٥ ما يزيد على سبعة شهر وذلك منذ ان تقرر تنفيذه بتاريخ ١٦/٤/١٩٦٥ حتى الان . وقد كشفت هذه الفترة لجميع الذين يهمهم الامر لا سيما بوزارة الشؤون الاجتماعية والعمل وفي الاتحادات اللائحة للجمعيات الخيرية وفي الجمعيات الخيرية ان هذا القانون يخلو من بعض الاصطلاحات والتفسيرات وانه لا بد من ادخال اضافات على عدد من مواد واحكامه لينتمى مع التطور المستمر الذي تتميز به الحركة الاجتماعية في هذا البلد . ومن اجل ذلك تشكلت لجنة من مندوبين عن وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل ومن ممثلين عن المجلس التنفيذي لاتحاد الجمعيات الخيرية في الاردن لدراسة القانون دراسة شاملة وادخال التعديلات اللازمة فتوصلت الى التوصي التالية :-

١ - ضرورة تسمية هذا القانون ب (قانون الجمعيات الخيرية والهيات الاجتماعية) لتمييز الجمعية الخيرية عن الهيات الاجتماعية كالنواحي ودور الشباب والفرق الفنية وغيرها نظرا لوجود اختلاف في اهدافها ونشاطاتها .

٢ - عدم الاعتراف بالتشكيلات العائلية والعشائرية بجمعيات خيرية كما هي الحال بالنسبة للروابط العائلية والجمعيات العنصرية والطائفية تأكيذا لضمها وحدة الجهة الداخلية وانكارا لاعتبارات التي تسببها مثل هذه التشكيلات التي لا يمكن ان تخدم الوحدة الوطنية والامماد الداخلي في المملكة .

٣ - لوحظ ان بعض ارباب الحرف والمهن الصناعية قد اخلوا بمحاولون الافادة من القانون الحالي بتشكيلهم روابط وجمعيات هي اقرب ما تكون للقبائل التي لا شأن لهذا القانون بها . ولذلك فقد سدت هذه الثغرة منعا لتكرار ذلك بعد الآن ، لا سيما وان هذه الروابط لا تقدم اية خدمات للمجتمع بل يقصد منها منفعة عدد محدود من اصحاب تلك الحرف فقط .

٤ - توجها للمصلحة العامة فقد جرى ترضيع علاقة الاتحاد العام للجمعيات الخيرية والاتحادات اللائحة والجمعيات الخيرية بالوزارة وبعضها البعض وكيفية تسجيلها والاشراف عليها الى غير ذلك من الامور وكذلك فان التعديل الجديد قد اوردت نصا تتعلق بالاتحادات النوعية بجمعيات ذات المبادئ والاهداف والاهداف الواحدة .

فبناء على ما تقدم وحيث ان التعديلات التي ادخلت على هذا القانون تهدف الى دعم وتنسيق الخدمات الاجتماعية في القطاعين الحكومي والاهلي والى ارسائها على اساس قوية وصحيحة لتتمكن من مسايرة التطور السريع الذي اخذ اردنا الحبيب يتجه اليه في جمع المجالات سواء الاقتصادية منها او الصناعية او الثقافية فان المصلحة العامة تقضي بالموافقة على هذه التعديلات ووضعها موضع التنفيذ .

مشروع

قانون الجمعيات الخيرية والهيات الاجتماعية

قانون رقم () لسنة ١٩٦٦

٥٥٦٥٥

اسم القانون وبه العمل به

المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون الجمعيات الخيرية والهيات الاجتماعية لسنة ١٩٦٦) ويعمل به بعد مرور شهر على نشره في الجريدة الرسمية .

اصطلاحات

المادة ٢ - يكون للافظاظ والعبارات التالية الواردة في هذا القانون المعاني المخصصة لما أدناه الا اذا داس القرينة على غير ذلك .

تعني لفظة (وزارة) وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل .

وتعني لفظة (الوزير) وزير الشؤون الاجتماعية والعمل .

وتشمل لفظة (المحافظ) المتصرف .

ويقصد بكلمة (جمعية خيرية) أية هيئة مؤلفة من سبعة أشخاص فأكثر غرضها الاساسي تنظيم مساعيها لتقديم الخدمات الاجتماعية للمواطنين دون ان تستهدف من نشاطها أو عملها جني الربح المادي واقتسامه أو تحقيق المنفعة الشخصية أو تحقيق أية أهداف سياسية ولا يشمل هذا التعريف الجمعيات السياسية أو الجمعيات أو الهيات التي تنشأ بموجب قانون خاص .

ويقصد بعبارة (هيئة اجتماعية) كل هيئة مكونة من سبعة أشخاص أو أكثر تقدم خدمات اجتماعية سواء كانت تلك الخدمات علمية أو ثقافية أو تدريبية أو خيرية أو فنية . ويشمل هذا التعريف المراكز الاجتماعية والفرق الفنية والمسرحية والمجاهد الموسيقية ومعاهد الثقافة الخاصة على ان يكون هدفها خدمة المجتمع دون جني الربح المادي واقتسامه أو تحقيق اية منافع شخصية أو تحقيق أية أهداف سياسية .

ويستثنى من ذلك الجمعيات والهيات الدينية أو الطائفية أو العائلية أو القبلية أو الروابط أو النوادي أو الجمعيات الخاصة باصحاب المهن .

وتعني عبارة (الجمعية الموحدة أو الهيئة الاجتماعية الموحدة) أية جمعية خيرية أو هيئة اجتماعية الفت عن طريق اندماج جمعيتين خيريتين أو هيتين اجتماعيتين أو أكثر من الجمعيات الخيرية أو الهيات الاجتماعية المسجلة بمقتضى احكام هذا القانون .

هكذا عند الفصل

وتعني عبارة (الاتحاد الواثي للجمعيات الخيرية) أية جمعية خيرية الفت عن طريق اتحاد ثلاث جمعيات خيرية أو أكثر من الجمعيات الخيرية المسجلة بمقتضى احكام هذا القانون ضمن لواء واحد على ان تحتفظ الجمعيات الخيرية المنضمة للاتحاد بشخصيتها القانونية ، ويكون هدف الاتحاد الاساسي تنسيق العمل التطوعي بين الجمعيات الخيرية المنضمة اليه وتقويتها وتنشيطها وتنمية الوعي الاجتماعي بقصد انشاء جمعيات خيرية اخرى في اللواء .

ويقصد بعبارة (الاتحاد العام للجمعيات الخيرية الهيئة الاهلية التي تمثل مجموعة الاتحادات الواثية في المملكة ويكون هدفها الاساسي تنسيق جهود الاتحادات الواثية المنضمة لعضويتها ورفع مستوى الخدمة الاجتماعية في المملكة والمساهمة في التخطيط الاجتماعي على المستوى القومي .

وتعني عبارة (الاتحاد النوعي) أية ثلاث جمعيات خيرية أو هيئات اجتماعية أو أكثر من الجمعيات الخيرية أو الهيئات الاجتماعية المحلية تكون فيما بينها اتحاداً نوعياً ، بشرط أن تكون الخدمات التي تقدمها متشابهة ويقصد أن يكون الهدف الاساسي من الاتحاد النوعي تنسيق الجهود وتوحيد الخدمات وتنمية الوعي الاجتماعي .

وتشمل عبارة (النظام الاساسي) النظام الداخلي للجمعية الخيرية أو الهيئة الاجتماعية أو الاتحاد . ويقصد بعبارة (جمعية اجنبية) أية هيئة اجتماعية أو جمعية خيرية يكون مركزها الرئيسي خارج حدود المملكة أو كان أكثر من نصف اعضاء هيئتها الادارية من غير الاردنيين .

ويقصد بعبارة (الخدمة الاجتماعية) اغراض هذا القانون أية خدمة أو نشاط يقدم تطوعاً واختياراً من شأنه تحسين مستوى المواطنين في المجتمع مادياً أو ثقافياً أو تربوياً أو صحياً أو رياضياً أو روحياً أو اجتماعياً أو فنياً .

الميثاق الدينية والرهبات

المادة ٣ - تطبيق احكام المادة (٢١) من هذا القانون على الميثاق الدينية والرهبات المؤلفة في المملكة .

الشخصية الاعتبارية

المادة ٤ - بعد تسجيل الجمعية الخيرية أو الهيئة الاجتماعية بمقتضى احكام هذا القانون تصبح لها شخصية اعتبارية قانونية معترف بها تمكنها حق المقاضاة والقيام بأي عمل آخر يحيز لها نظامها الاساسي القيام بسنه .

تأليف الجمعيات الخيرية والهيئات الاجتماعية

المادة ٥ - لا يجوز تأليف الجمعيات الخيرية أو الهيئات الاجتماعية إلا برخيص خطي من الوزير وفقاً لاحكام هذا القانون .

النظام الاساسي للجمعيات الخيرية أو الهيئات الاجتماعية أو الاتحادات

المادة ٦ - ١ - يجب على كل جمعية خيرية أو هيئة اجتماعية أو اتحاد أن تقدم بطلب تسجيلها للوزارة مرفقاً به نظامها الاساسي الذي يجب أن يشتمل على البيانات التالية :

أ - أسم الجمعية الخيرية أو الهيئة الاجتماعية أو الاتحاد وعنوان مركز اعمالها الرئيسي وفروعها .

ب - اسماء الاعضاء المؤسسين ومنهمهم واعمارهم ومجال اقامتهم على ان لا يقل عسر الواحد منهم عن واحد وعشرين عاماً .

ج - اغراض الرئيسة التي أنشئت من اجلها بشكل مفصل وواضح وأية اغراض اخرى تسعى الجمعية الخيرية أو الهيئة الاجتماعية أو الاتحاد لتحقيقها بمقتضى احكام هذا القانون ؛

د - شروط العضوية واشتركات الاعضاء وطرق اسقاط عضويتهم .

هـ - طريقة انتخاب هيئة الادارة التي تتولى اعمال الجمعية الخيرية أو الهيئة الاجتماعية أو الاتحاد والاشراف على شؤونها واختصاصاتها .

و - كيفية انفاذ الجمعية العمومية .

ز - كيفية مراقبة وتصريف الشؤون المالية للجمعية الخيرية أو الهيئة الاجتماعية أو الاتحاد .

ح - كيفية حل الجمعية الخيرية أو الهيئة الاجتماعية أو الاتحاد .

ط - كيفية التصرف باموال الجمعية الخيرية أو الهيئة الاجتماعية أو الاتحاد عند حلها بشرط أن لا يخرج هذا التصرف عن اغراض الجمعية الخيرية أو الهيئة الاجتماعية أو الاتحاد وان تنفق تلك الاموال ضمن حدود المملكة . ا. ا. اذا تعذر تنفيذ ما نص عليه نظام الجمعية الخيرية أو الهيئة الاجتماعية أو الاتحاد بهذا الشأن فللوزير ان يقرر كيفية التصرف بتلك الاموال بعد الاستئناس برأي الاتحاد السام للجمعيات الخيرية أو الاتحادات الواثية أو الاتحاد النوعي لهيئات الاجتماعية ان وجد .

٢ - والوزير قبل تسجيل الجمعية الخيرية أو الهيئة الاجتماعية أو الاتحاد ان يستأنس برأي المحافظ الذي يبدي مطالباته بشأنها خلال مدة اقصاها ثلاثون يوماً .

طلبات التسجيل

المادة ٧ - ١ - يقدم طلب تسجيل الجمعية الخيرية أو الهيئة الاجتماعية أو الاتحاد الى الوزير بواسطة مكتب الشؤون الاجتماعية والعمل في اللواء ومرفقاً به خمس نسخ من النظام الاساسي للجمعية الخيرية أو الهيئة الاجتماعية أو الاتحاد المنوى تأليفها .

مكتبة مجلس النواب

- ٢ - يترتب على المسؤول في مكتب الشؤون الاجتماعية والعمل في اللواء تقديم طلب التسجيل الى الوزير خلال ٣٠ يوماً من تاريخ استلامه الطلب مقروناً بتوصياته وملاحظاته بعد الاستئناس برأي الاتحاد اللوائي أو الاتحاد النوعي ان وجد ليتخذ الوزير القرار الذي يراه مناسباً .
- ٣ - يصدر الوزير قراره بالموافقة على طلب التسجيل أو برفضه خلال ثلاثة أشهر من تاريخ استلام الطلب .

الجمعية الموحدة أو الهيئة الاجتماعية الموحدة .

- المادة ٨ - يجوز لجمعية خيرية أو هيئتين اجتماعيتين أو أكثر من الجمعيات الخيرية أو الهيئات الاجتماعية المسجلة أن تندمج وتتوحد معاً ويشترط في ذلك ما يلي : -
- أ - أن يترفع على الاندماج أكثر من ثلثي أعضاء الهيئة العامة للجمعية الخيرية أو الهيئة الاجتماعية ممن لهم حق التصويت .
- ب - أن لا يحذف الاندماج بحق أي دائن من دائني الجمعيات الخيرية أو الهيئات الاجتماعية المندمجة .

اتحاد الجمعيات الخيرية أو الهيئات الاجتماعية أو الاتحاد النوعي

- المادة ٩ - ١ - يجوز لثلاث جمعيات خيرية أو هيئات اجتماعية أو أكثر من الجمعيات الخيرية أو الهيئات الاجتماعية المسجلة أن تكون فيما بينها اتحاداً لوائياً أو اتحاداً نوعياً ويشترط في ذلك ما يلي : -
- أ - أن لا يتم الاتحاد الا اذا اذترعت الاكثريّة من أعضاء الهيئة العامة للجمعية الخيرية أو الهيئة الاجتماعية الراغبة في الاتحاد ممن لهم حق التصويت .
- ب - إذا اتحد أكثر من نصف الجمعيات الخيرية أو الهيئات الاجتماعية المسجلة في لواء ما على شكل اتحاد لوائي ، فيترتب على الجمعيات الخيرية أو الهيئات الاجتماعية المسجلة في ذلك اللواء أن تنضم الى ذلك الاتحاد بعد أن تتلقى إشعاراً خطياً من الوزير أو الاتحاد اللوائي وتعتبر الجمعية الخيرية أو الهيئة الاجتماعية بعد ذلك الأشعار بحكم المنضمّة الى ذلك الاتحاد وتطبق احكام النظام الاجتماعي للاتحاد فيما يتعلق بعضويتها .
- ٢ - لا يجوز لاية جمعية خيرية أو هيئة اجتماعية أو اتحاد من الجمعيات الخيرية أو الهيئات الاجتماعية أو الاتحادات المسجلة أن تشترك أو تنضم الى اية جمعية أو هيئة أو ناد مقره خارج المملكة قبل تسبب من الاتحاد العام للجمعيات الخيرية وتصريح من الوزير وتصديق مجلس الوزراء .
- ٣ - لا يجوز تأسيس أكثر من اتحاد لوائي أو نوعي واحد للجمعيات الخيرية أو الهيئات الاجتماعية المسجلة في اللواء الواحد .

تطبيق احكام المادتين السادسة والسابعة .

- المادة ١٠ - تسري احكام المادتين السادسة والسابعة من هذا القانون على الجمعيات الخيرية الموحدة والهيئات الاجتماعية الموحدة والاتحادات بأنواعها مع مراعاة ما يلي : -
- ١ - يوقع طلب التسجيل رؤساء الجمعيات الخيرية الموحدة أو الاتحادات أو الهيئات الاجتماعية الاصلية أو امناء سرها ويجب ان يتضمن الطلب : -
- أ - اسم كل جمعية خيرية أو هيئة اجتماعية أو اتحاد واسم الجمعية الخيرية الموحدة أو الهيئة الموحدة أو الاتحادات بأنواعها .
- ب - عدد الاعضاء الذين يحق لهم التصويت في كل جمعية خيرية أو هيئة اجتماعية أو اتحاد من الجمعيات الخيرية أو الهيئات الاجتماعية أو الاتحاد الاصيل ونتيجة الاقتراعات لكل منها .
- ج - الترتيبات التي اتخذت بشأن الاموال التي كانت يجوزتها .
- ٢ - للوزير ان يسجل الجمعية الخيرية الموحدة أو الهيئة الاجتماعية الموحدة أو الاتحادات بأنواعها اذا اقتنع بأن احكام المادتين الثامنة والتاسعة من هذا القانون قد روعيتا .

شهادة التسجيل

- المادة ١١ - ١ - تعطى لكل جمعية خيرية أو هيئة اجتماعية أو اتحاد عند تسجيلها شهادة تسجيل موقعة من الوزير ونسخة مصادقة من نظامها الاساسي وينشر اعلان التسجيل في الجريدة الرسمية مجاناً .
- ٢ - تعتبر شهادة التسجيل الموقعة بتوقيع الوزير والمختومة بخاتمها بينة قانونية على ان الجمعية الخيرية أو الهيئة الاجتماعية أو الاتحاد مسجلة وفق الاصول إلا اذا ثبت ان تسجيلها قد أُلغي .

التسجيل

- المادة ١٢ - اذا انقضت مدة ثلاثة اشهر على ورود الطلب الى الوزارة دون ان يتسلم مقدمه اشعاراً بالنتيجة أو بطلب بيانات اضافية أو بوجود نواقص قانونية في الطلب أو النظام المقدم ، فيحق لهم عندئذ ان يباشروا العمل كما لو كانت الجمعية الخيرية أو الهيئة الاجتماعية أو الاتحاد قد سجلت وفق الاصول .

مجل الجمعيات الخيرية والهيئات الاجتماعية والاتحادات بأنواعها

- المادة ١٣ - يحفظ الوزير أو الموظف الذي يتدبر هذه الغاية بسجل لجميع الجمعيات الخيرية والهيئات الاجتماعية والاتحادات المسجلة تدون فيه اسمائها ومراكز نشاطها وأهدافها وأية معاملات أخرى يراها الوزير ضرورية .

هكذا من الأصل

الإشراف على الجمعيات الخيرية والهيئات الاجتماعية والاتحادات بأنواعها .

المادة ١٤ - تكون علاقة الوزارة مع الجمعيات الخيرية والهيئات الاجتماعية والاتحادات بأنواعها مبنية على أساس التعاون والمشاركة في تأمين الخدمات الاجتماعية ورفع مستواها . ولا وزير أو أي موظف يتدبه أن يزور مكان أية جمعية خيرية أو هيئة اجتماعية أو اتحاد ما وإن يفحص سجلاتها وأوراقها للتثبت من أن أموالها تصرف في سبيل الأغراض التي خصصت لها وللتأكد بوجه الأجمال من أنها قائمة بأعمالها وفق متطلبات هذا القانون ومتماشية مع الأهداف المقررة لها .

السجلات والتقارير السنوية

المادة ١٥ - على هيئة إدارة أية جمعية خيرية أو هيئة اجتماعية أو اتحاد ما أن :

- ١ - تحفظ بحراساتها في المركز الرئيسي والفروع في اضابير وسجلات منظمة تدون فيها بالترتيب المعلومات التالية :
 - أ - النظام الأساسي وأسماء أعضاء هيئة الإدارة في كل دورة انتخابية وتاريخ انتخابهم .
 - ب - أسماء جميع الأعضاء مع ذكر هوياتهم وأعمارهم وتاريخ انسابهم .
 - ج - وقائع اجتماعات الهيئة العامة بصورة متسلسلة .
 - د - وقائع اجتماعات هيئة الإدارة بصورة متسلسلة .
 - هـ - حساب الواردات والمصروفات بوجه التفصيل .
 - و - السوازم والموجودات .

٢ - اشعار الوزير ، بواسطة مكتب الشؤون الاجتماعية والعمل ، في منطقة أعمالها بكل تعديل أو تعديل طرأ على مركزها أو نظامها أو تغيير الهيئة الإدارية كلها أو بعضها ويشترط في ذلك ما يلي :

- أ - أن لا يكون تعديل أو تغيير النظام نافذاً إلا بعد موافقة الوزير الخطية بعد الاستئناس برأي الاتحاد المختص .
- ب - أن لا يكون تغيير هيئة الإدارة كلها أو بعضها نافذاً إلا بعد موافقة الوزير الخطية بعد الاستئناس برأي المحافظ أو المتصرف .

٣ - يجب على كل جمعية خيرية أو هيئة اجتماعية أو اتحاد ما أن تقدم للوزير ، بواسطة مكتب الشؤون الاجتماعية والعمل ، في منطقة أعمالها تقريراً سنوياً على نسختين تبين فيه أعمالها وأعمال المبالغ التي أوفقتها في تحقيق أهدافها ومصادرها وأية معلومات أخرى يطلب إليها تقديمها بحسب النموذج الذي تعدده الوزارة مع إرسال نسخة من هذا التقرير إلى الاتحاد المختص .

٤ - يجب أن تحصل الجمعية الخيرية أو الهيئة الاجتماعية أو الاتحاد على شهادة من فاحص حسابات مرخص يقوم بفحص حساباتها (بما فيها حسابات القروع) مرة في السنة على الأقل ، على أنه يجوز للجمعية الخيرية أو الهيئة الاجتماعية أو الاتحاد التي لا تتجاوز ميزانيتها خمسمائة دينار أن تطلب من الوزير انتداب أحد الموظفين للقيام بفحص حساباتها واعطاء الشهادة المطلوبة دون مقابل وعلى الجمعية الخيرية أو الهيئة الاجتماعية أو الاتحاد في كلتا الحالتين أن ترسل إلى الوزير نسختين مصدقتين عن هذه الشهادة وأخرى إلى الاتحاد المختص خلال شهر واحد من تاريخ إصدارها .

الحل

المادة ١٦ - ١ - للوزير بعد الاستئناس برأي الاتحاد المختص أن يأمر بحل أية جمعية خيرية أو هيئة اجتماعية أو اتحاد إذا اقتنع أنها خالفت :

- أ - نظامها الأساسي أو
- ب - لم تنفذ الغايات المنصوص عليها في نظامها أو توقفت عن أعمالها مدة ستة أشهر أو قصرت في القيام بها ، أو
- ج - رفضت أن تسمح للمسؤولين بحضور جلساتها أو تفتيش محلها أو سجلاتها ومستنداتها .
- د - تصرفت بأموالها على غير الوجه المحددة لها ، أو
- هـ - قدمت إلى المراجع الرسمية المختصة بيانات غير صحيحة أو .
- و - خالفت بوجه الأجمال أي حكم من أحكام هذا القانون أو .
- ز - إذا اقتنع على ذلك ثلث أعضاء هيئتها العمومية الذين يحق لهم التصويت .
- ٢ - يترتب على الوزير اشعار الجمعية الخيرية أو الهيئة الاجتماعية أو الاتحاد المنوي لغاء تسجيلها خطياً قبل الحل بشهر على الأقل على أن يبلغ الاتحاد المختص بذلك .
- ٣ - يرسل أمر الحل للجمعية الخيرية أو الهيئة الاجتماعية أو الاتحاد بواسطة المحافظ .
- ٤ - عند استلام الجمعية الخيرية أو الهيئة الاجتماعية أو الاتحاد أمر الحل يجب عليها أن توقف جميع أعمالها من تاريخ تبليغها القرار .

انتخاب هيئة الإدارة

المادة ١٧ - على الجمعية الخيرية أو الهيئة الاجتماعية أو الاتحاد أن يبلغ وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل قبل اليوم الذي سيجري فيه انتخاب هيئة إدارتها بخمسة عشر يوماً على الأقل ، وللوزير أن يتطلب موظفاً أو أكثر لحضور الاجتماع للتحقق من أن الانتخاب طبقاً للنظام الأساسي .

هكذا هي الحال

تعيين هيئة إدارية مؤقتة

المادة ١٨ - الوزير أن يعين بقرار مسبق هيئة إدارية مؤقتة للجمعية الخيرية أو الهيئة الاجتماعية تتولى الاختصاصات المخولة لهيئة إدارتها في النظام الأساسي على أن يمثل الاتحاد المختص فيها وذلك في الحالتين التاليتين :-

أ - إذا أصبح عدد أعضاء هيئة الإدارة لا يكتفى لانعقادها بنصاب قانوني بسبب الاستقالة أو الوفاة أو التخلّف عن حضور ثلاث جلسات متوالية بدون عذر مقبول ، وتعتبر تكملة عدد الأعضاء طبقاً لأحكام النظام الأساسي .

ب - إذا خالفت هيئة الإدارة أي حكم من أحكام هذا القانون أو أحكام النظام الأساسي المتعلق بتجديد انتخاب أعضائها أو بدعوة الجمعية العمومية للانعقاد أو بقبول انتساب أعضاء جدد ودفع الاشتراكات ولم تقم هيئة الإدارة بأزالة أسباب المخالفة خلال شهر واحد من تاريخ انذار الوزير الخطي .

وعلى هيئة الإدارة المؤقتة ان تدعو الجمعية العمومية للانعقاد خلال ستين يوماً من تاريخ تشكيلها وان تعرض عليها تقريراً مفصلاً عن حالة الجمعية الخيرية أو الهيئة الاجتماعية او الاتحاد وتنتخب الجمعية العمومية في هذه الجلسة هيئة إداره جديدة .

الجمعيات والهيئات الأجنبية التي تقوم بخدمات اجتماعية في المملكة .

المادة ١٩ - يجوز للهيئات والمؤسسات الاجتماعية والجمعيات الأجنبية المؤلفة في الخارج والتي تقوم بخدمات اجتماعية سواء كانت خيرية أو ثقافية أو رياضية أو دينية أو طبية أن تنشئ لها فروعاً أو أكثر في المملكة للقيام بخدمات اجتماعية مجانية أو برسم تحدد قيمته الوزارة بترخيص من الوزير وفق الشروط التي يقررها على أن يتضمن طلب الترخيص الذي تقدم به البيانات التالية :

أ - اسم الجمعية الأصلية ومركزها الأساسي ومراكز فروعها .

ب - عنوان أسماء وأعضاء الهيئة الإدارية في مركزها الأساسي .

ج - أغراض الجمعية الأصلية تفصيلاً .

د - أسماء المسؤولين عن فرع أو فروع الجمعية في المملكة وجنسياتهم .

هـ - أغراض فرع أو فروع الجمعية أو الهيئات الاجتماعية القائمة أو المنشأ في المملكة والمشاريع الخاصة بها .

و - كيفية التصرف بالأموال والممتلكات الخاصة بفرع أو فروع الجمعية أو الهيئة في المملكة عند انسحابها أو حلها أو تصفية أعمالها في المملكة ، ويشترط في ذلك أن لا يخرج ذلك التصرف عن الغايات التي حددها المتبرعون أو دفعوا أموالهم لتحقيقها وتصرف ضمن حدود هذه المملكة ويترتب على المسؤولين عن فرع أو فروع الجمعية أو الهيئة :-

١ - ان يعلموا الوزير بكل تبديل يطرأ على البيانات السابقة من هذه المادة خلال شهر واحد من تاريخ التبديل .

٢ - ان يأخذوا موافقة الوزير الخطية على أي تبديل يطرأ على الفقرة (٨) من هذه المادة ولا يعتبر التبديل نافذ المفعول قبل الحصول على هذه الموافقة .

٣ - يحق للوزير ، بموافقة مجلس الوزراء ، أن يرفض السماح لاية هيئة او جمعية اجنبية للعمل في المملكة ان يفرض عليها أية شروط يراها مناسبة أو ان يعدل الشروط السابقة أو ان يلغى ترخيصها .

٤ - للوزير أو أي موظف يتتبعه لهذه الغاية أن يدخل مكان اية هيئة اجتماعية أو جمعية اجنبية وأن يفحص سجلاتها للتثبت من أن أموالها تصرف في سبيل الأغراض التي خصصت لها وللتأكد بوجه الاجمال من أنها قائمة بمقتضيات هذا القانون ومتشبة مع الاهداف المقررة لها .

٥ - على هيئة إدارة فرع الجمعية أو الهيئة أو اية فروع أخرى لها في المملكة أن :-

أ - تحتفظ بمراسلاتها بشكل منتظم وبسجلات لتسجيل :-

١ - وقائع اجتماعات هيئة الإدارة

٢ - حساب وارداتها ومصروفاتها بالتفصيل .

٣ - كافة موجوداتها .

ب - تقدم للوزير بواسطة مكتب الشؤون الاجتماعية والعمل في منطقة أعمالها تقريراً سنوياً على نسختين (حسب النموذج الذي تعده الوزارة) تبين أعمالها ومجمل المبالغ التي انفقته في تحقيق اهدافها ومصادر وارداتها واية معلومات أخرى يطلب الوزير تقديمها او ترغب الجمعية أو الهيئة الاجتماعية في تقديمها الى الوزارة .

ج - تحصل على شهادة من فاحص حسابات مرخص يقوم بفحص حسابات الجمعية أو الهيئة أو أي فرع من فروعها مرة في السنة على الأقل ، وعلى الجمعية ان ترسل الى الوزير بواسطة مكتب الشؤون الاجتماعية والعمل في اللواء نسخة مصدقة عن هذه الشهادة خلال شهر واحد من تاريخ اصطنادها :-

٦ - إذا كانت الخدمة الاجتماعية التي تقدمها الجمعية أو الهيئة الاجتماعية الأجنبية في المملكة ليست خدمة مجانية أو إن كانت رسوماً تزيد على عشرة في المائة من التكاليف المتكررة فإن عليها أن تنقيد بجميع ما جاء في هذه المادة على أن يحل

هكذا من الأصل

وزير التربية والتعليم محل وزير الشؤون الاجتماعية والعمل اذا كانت الخدمة تعليمية وأن يحل وزير الصحة محل وزير الشؤون الاجتماعية والعمل اذا كانت الخدمة صحية .

٧ - اذا كان لفرع الجمعية او الهيئة الاجتماعية الاجنبية الذي يقوم أو ينوي القيام بخدمات اجتماعية في المملكة غايات اخرى غير هذه الخدمات سواء اكانت دينية أو ثقافية أو غير ذلك فعلى الفرع ان يحصل على ترخيص للعمل لتلك الغايات من الجهات المختصة قبل التقدم بطلب تسجيله وفاقا لاحكام هذا القانون

الهيئات الدينية والرهبات المؤلفة في المملكة .

المادة ٢٠ - يحق للهيئات الدينية والرهبات المؤلفة في المملكة أن تقوم بخدمات اجتماعية تهدف الى النفع العام للمحتاجين ، دون استهداف الربح المادى واقتسامه او المساس بالعقيدة ، ودون استثناء أى اجر من المتصدقين يزيد على عشر التكاليف المتكررة ويشترط في ذلك ما يلي :

١ - الحصول على موافقة الوزير على تأسيس تلك الخدمات وأدارتها ووضعها تحت اشراف وزارته ، بحيث تكون خاضعة للمراقبة تأميناً لتحقيق ذلك الاشراف ولسم تلك الخدمات سيرا يحقق اهدافها والنفع العام ويقتصر الاشراف على المؤسسة او الخدمة الاجتماعية المنظمة دون الهيئة الدينية او الرهبة التي تنبثق عنها .

٢ - الحصول على موافقة الوزير على أى تعديل يطرأ على تلك الخدمات ولا يعتبر التعديل نافذ المفعول الا بعد الحصول على هذه الموافقة ويعتبر من الأعمال الخيرية والخدمات الاجتماعية التي تشملها هذه المادة انشاء ملجأ أو معهد تعليمي أو تربوي مجاني للمحتاجين أو مركز اجتماعي للفقراء أو توزيع المساعدات النقدية او العينية بشكل منظم او تقديم العلاج مجاناً أو العناية الطبية المنظمة المجانية وما شابه ذلك .

وتحقيقاً للنفع العام والغايات المتوخاه من هذا الاشراف تكون للوزير المختص نفس الصلاحيات الممنوحة لوزير الشؤون الاجتماعية والعمل وذلك بالنسبة الى نوع الخدمة من تعليمية أو صحية بحيث يشترك في هذه الصلاحيات بالنسبة الى الاولى وزير التربية والتعليم وبالنسبة الى الثانية وزير الصحة .

اما اذا كانت الخدمة الاجتماعية التي تهدف الى النفع العام لا تستهدف الربح ولكنها لا تقدم للمحتاجين مجاناً وانما تستوفى عنها اجور تزيد على عشر التكاليف المتكررة فيجب أن يتم الحصول على ترخيص بشأنها من الوزير المختص ، واذا وقعت أية مخالفة

لاحكام هذه المادة يلتفت الوزير المختص نظر الهيئة الدينية او الرهبة الى ذلك لتبادر الى ازالة المخالفة خلال مدة كافية ومعقولة اقصاها شهر واحد فاذا لم تقم الهيئة الدينية او الرهبة بما اخطرت به كما جاء أعلاه يقوم الوزير المختص برفع الامر الى مجلس الوزراء لاتخاذ القرار الذي يراه مناسباً .

وضع الانظمة

المادة ٢١ - لمجلس الوزراء بموافقة الملك أن يصدر أنظمة لتنفيذ غايات هذا القانون وتعتبر جميع الانظمة التي صدرت قبل نفاذ هذا القانون مرعية الاجراء كأنها صدرت بمقتضاه وحتى صدور أنظمة أخرى تعدلها او تلغيها .

الالقضاء

المادة ٢٢ - أ - يلغى قانون الجمعيات والهيئات الاجتماعية رقم (٧) لسنة ١٩٦٥ .

ب - قانون الجمعيات الخيرية رقم (١٢) لسنة ١٩٥٦ .

ج - قانون الجمعيات لسنة ١٩٣٦ .

العقوبات

المادة ٢٣ - كل من خالف بمفرده أو مع أى شخص آخر أو اشخاص اخرين أى حكم من احكام المواد السابقة يعاقب بعد ادانته بغرامة لا تزيد على خمسين ديناراً أو بالسجن مدة لا تتجاوز ثلاثة أشهر أو بكلا هاتين العقوبتين .

التنفيذ

المادة ٢٤ - رئيس الوزراء ووزراء العدلية والداخلية والشؤون الاجتماعية والعمل والتربية والتعليم والصحة كل فيما يخصه مكلفون بتنفيذ احكام هذا القانون .

هكذا جاء النص

(ج)

الرئيس :

والآن تأتي للفقرة (ج) من قرار اللجنة وهو مشروع القانون المعدل لقانون الصحة لسنة ١٩٦٦ وقد قررت اللجنة بقرارها رقم (٢٤) رفض القانون بسبب انه لا يصح صرف اي مبلغ من اموال الدولة الا بموجب قانون . فما رأي الأعضاء المحترمين فهل هناك من مناقشة او تعليق .

المقرر :

هذا هو نص القانون .

المادة (١) يسمى هذا القانون (قانون معدل لقانون الصحة لسنة ١٩٦٦) ويقرأ مع قانون الصحة لسنة ١٩٦٦ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصيل وما طرأ عليه من تعديل كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة (٢) تعدل المادة (٣٧) المضافة الى القانون الاصيل بالقانون المؤقت رقم ٤١ لسنة ١٩٦٥ باضافة العبارة التالية الى آخر الفقرة (١) منها : - « وكيفية التصرف بها لغايات هذا المشروع » .

السيد خليفة نائب عمان :

بموجب الفقرة (ب) تستطيع الحكومة ان تتصرف بهذه المبالغ ، وجواب الحكومة على ذلك انه لا يجوز التصرف باموال الدولة الا بقانون .

دولة رئيس الوزراء :

ونحن اتينا بالقانون .

الرئيس :

افرا الفقرة .

المقرر :

الاصل ليس عندي .

الامين العام :

و بما ان المادة السابعة من نظام التأمين الصحي رقم ١٠٤ لسنة ١٩٦٥ قد نصت على ان تحصل جميع الاموال العائدة للتأمين الصحي باسم وزارة الصحة وتعتبر كأنها اموال اميرية مستحقة بموجب قانون تحصيل الاموال الاميرية .

هذا ما ورد بالاسباب الموجبة لهذا التعديل .

وزير الصحة :

عندما وضع نظام التأمين الصحي ، وضع لغايات المصلحة العامة ، وخاصة بالنسبة للجباية المشتركين واولا الموظفين . واجهتنا العقبة الاولى وهي عدم تمكنا من صرف نفقات المعالجة للموظفين فوجدنا الناحية القانونية لا تنص على كيفية التصرف بالاموال المجموعة لغايات التأمين الصحي ولذلك طلبنا تعديل المادة القانونية بحيث تتمكن من صرف هذه الاموال المجموعة لغايات التأمين الصحي ولذلك طلبنا تعديل المادة القانونية بحيث تتمكن من صرف هذه الاموال المجموعة بموجب القانون على النظام .

وزير العدل :

بالحقيقة لا يجوز صرف المبالغ الا بقانون لكن جاء القانون نفسه وقال اريد ان انظم الصريقات بنظام يصدر بموجب ذاك القانون . اصبح له قوة القانون .

السيد الحاج حسن نائب عمان :

المادة المعمول فيها الآن تجيز وتعطي الحق لمجلس الوزراء ان يصدر أنظمة للتأمين الصحي يعين فيها مقدار الاشتراك والرسوم والاجور المترتبة ،

السيد كريشان نائب عمان :

هذه الانظمة صادرة بموجب قوانين .

الرئيس :

سأضع بالتصويت قرار اللجنة هل يوافق المجلس عليه ؟

(فلم يوافق المجلس عليه)

الرئيس :

هل يوافق المجلس على مشروع القانون المعدل لقانون الصحة كما ورد من الحكومة ؟

الجميع : موافقون .

الرئيس :

ارجو ان يتلوه المقرر .

(فتلاه المقرر مادة مادة ووافق المجلس على كل مادة منه وعليه بمجموعه وهذا هو نصه بالشكل الذي سيرفع فيه مجلس الاعيان الموقر) .

الاسباب الموجبة

بالنظر الى ما نصت عليه المادة (١١٥) من الدستور من ان جميع ما يقبض من الضرائب وغيرها من واردات الدولة يجب ان يؤدي الى الخزنة المالية وان يدخل ضمن موازنة الدولة ما لم ينص القانون على خلاف ذلك ولا يخصص اي جزء من اموال الخزنة العامة ولا ينفق لأي غرض مهما كان نوعه الا بقانون .

وبما ان المادة (٧) من نظام التأمين الصحي رقم (١٠٤) لسنة ١٩٦٥ قد نصت على ان تحصل جميع الاموال العائدة للتأمين الصحي باسم وزارة الصحة وتعتبر كأنها اموال اميرية مستحقة بموجب قانون تحصيل الاموال الاميرية .

هذه المادة المعمول فيها الان للالك ولغايات تأمين التنظيم في التأمين الصحي وجدل اضافة استغلال هذه الاموال للتصرف فيها لغايات هذا المشروع وهذا لا يضر وبقي بالغرض الاشياء القانونية وارده .

السيد خليفة نائب عمان :

الموضوع قانوني هل يجوز بنظام ان تصرف باموال هذا السؤال ؟

دولة رئيس الوزراء :

مع الاعتذار للأخوان القانونيين نحن عندنا نظام التأمين الصحي والذي بموجبه نستوفي رسوم معينة كما تعرفون ، تتجمع هذه الاموال في وزارة الصحة نريد ان تصرفها لا نقدر ان نصرفها الا بموجب قانون لذلك في كثير من الاموال تجمع بواسطة أنظمة وتصدر عن أنظمة وبالتالي نحن بدنا نسمح لوزير الصحة ونبين له طرق التصرف بهذه الرسوم التي يتقاضاها من التأمين الصحي لغايات التأمين الصحي نفسه .

السيد خليفة نائب عمان :

المسألة وجهة نظر على كل حال انا برأي المتواضع ولو جمعت بموجب نظام صرفها لا يجوز الا بقانون

المقرر :

هذا القانون يعطي تفويض للسلطة التنفيذية .

السيد المجالي نائب الكرك :

معالي الرئيس .

القانون الاصيل ووفق عليه من هذا المجلس ، وكما قال الناطق بلسان الحكومة بأن هذه النفقات هذه الحكومة تستأذن بصرفها بموجب نظام ، وكل اموال الموازنة تصرف فيها الحكومة اية حكومة بموجب أنظمة مالة .

مجلس النواب

وبما أنه تبين بالرجوع الى المادة ٣٧ من قانون الصحة حسبما عدلت بالقانون المؤقت رقم ٤١ لسنة ١٩٦٥ أنها لم تنص بوضوح على كيفية التصرف بالاشتراكات والرسوم والاجور التي تترتب على خدمات التأمين الصحي .

فقد وجد من الضروري وضع هذا المشروع لتقنين ما جاء في المادة (٧) من نظام التأمين الصحي المشار اليه .

مشروع قانون معدل لقانون الصحة رقم (١) لسنة ١٩٦٦

المادة (١) يسمى هذا القانون (قانون معدل لقانون الصحة لسنة ١٩٦٦) ويقرأ مع قانون الصحة لسنة ١٩٢٦ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصيل وما طرأ عليه من تعديل كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة (٢) تعدل المادة (٣٧) المضافة الى القانون الاصيل بالقانون المؤقت رقم ٤١ لسنة ١٩٦٥ باضافة العبارة التالية الى آخر الفقرة (أ) منها . -

«وكيفية التصرف بها لغايات هذا المشروع» .

٨- قرار لجنة التوجيه الوطني والدعاية والسياحة رقم (٢)

الرئيس :

والآن يتلى قرار لجنة التوجيه الوطني .. ولا مانع طالما سليمان بك القضاء على المنصة ان يتلوه بسبب غياب المقرر ولاعتبار الاستاذ سليمان من اعضاء هذه اللجنة .

المقرر :

قرار رقم (٢)

اجتمعت لجنة التوجيه الوطني والدعاية والسياحة لمجلس النواب بنصائها القانوني بتاريخ ١٩٦٦/٢/١٧

برئاسة سعادة السيد مطلق الحديدي وحضور السادة المقرر : - متيا مروم ، محمد الحشمان ، امين الحسيني محمد البشير الغزاوي ، سليمان القضاء ، منصور السعد . وقد حضر الاجتماع معالي رئيس مجلس النواب ومعالي وزير الدولة لشؤون رئاسة الوزراء وعطوفة مدير دائرة السياحة .

تقدر اللجنة ما للسياحة من اهمية بالغة للاردن لأنها تكون ركنا هاما في الدخول القومي للمملكة فضلا عن ما لها من اهمية بالغة لتعريف قضايانا الوطنية ، ولتعريف العالم على مدى التطور الحضاري في كافة مرافق الحياة في هذه المملكة الفتية .

وان اهتمام مجلس النواب الكريم بالسياحة واضح من اقراره لقانون السياحة الجديد ولهذا فان اللجنة تقدم هذه الملاحظات والتوصيات التالية . - مشاركة منها في رفع مستوى السياحة في البلاد .

١ - تشعر اللجنة ان الدعاية السياحية في البلاد الاجنبية والعربية بوضعها الراهن لا تحقق الغاية المنشودة لتوسيع النشاطات السياحية في البلاد ، ولهذا فان اللجنة ترى ان تعمل الحكومة على التركيز للدعاية للسياحة في بلدنا .

٢ - بالنظر لتزايد عدد السياح سنة بعد سنة فان اللجنة توصي بان تعتمد الحكومة الى رفع مستوى المرافق التي تؤمن للسائح مأكلا ومشربا واقامة ممتازة بحيث تجذبه الى الاقامة في الاردن اطول وقت ممكن

٣ - العمل على التشجيع لتوسيع وتوزيع تنقلات السياحة في كافة الاماكن السياحية وخلق الوسائل لترغيبهم في الاقامة فيها لا ان تظل مقصورة على اماكن معينة على السائح البقاء فيها ويسافر بوقت قصير ويتطلب ذلك اقامة استراحات وفنادق في الاماكن المناسبة ذات الاثار الهامة والمناطق الجميلة المزدانة بالحراج وتؤمن وسائل المواصلات بشكل

المقرر :

قرار رقم (٢)

اجتمعت لجنة اللاجئين لمجلس النواب بنصائها القانوني بتاريخ ١٩٦٦/٢/١٠ برئاسة عطوفة السيد عبد الرؤوف القارس وحضور السادة المقرر داود الشخشير ، موسى عيسى عابده ، حسن عبد الفتاح دوريش ، سامي حسداد ، محمد بشير الغزاوي : معروف رباع ، فوزي جرار ، وقد حضر الاجتماع معالي وزير الانشاء والتعمير وتباحث في موضوع العجز الذي تعانيه موازنة وكالة الفوت الدولية والبالغ اربعة ملايين ومائتي الف دولار للعام ٦٦ - ٦٧ وما ستلجأ اليه الوكالة من تخفيض في خدماتها الى العائدين الفلسطينيين تلك الخدمات التي هي من حدها الانساني الاذن اذا لم يغطي ذلك العجز ، وقد انحلت اللجنة التوصي التالية : -

١ - ضرورة اطلاع الرأي العام العربي على هذه المؤامرة الخطيرة التي تحاك بتأثير الصهيونية العالمية على الدول الكبرى ضد قضية العائدين الفلسطينيين ، وهي الجانب الحي للقضية الفلسطينية في المحافل الدولية ، وذلك عن طريق مناقشتها ومعالجتها بصورة متواصلة في السبرلمات العربية والاجهزة التشريعية والتنفيذية وفي الصحافة وأجهزة الاعلام المختلفة العربية ، وان تأخذ المملكة الاردنية الهاشمية زمام المبادرة في اثاره هذه القضية باعتبارها تضم العدد الاكبر من العائدين .

٢ - ان سياسة الدول الكبرى الغربية وفي مقدمتها الولايات المتحدة نحو قضية فلسطين بشكل عام وقضية العائدين بشكل خاص ، هي سياسة تستهدف تصفية القضية الفلسطينية بموافقةها المتحيزة للصهيونية في المحافل الدولية وبتملأها في زيادة عجز موازنة وكالة الفوت الدولية عاما بعد عام

بمناز مريح ، ولتحقيق ذلك توصي باقامة استراحات وفنادق في الاماكن السياحية المختلفة .

٤ - فتح مدرسة لتدريب الراغبين من ابناء البلاد على الادارة الفندقية .

٥ - تشجيع كافة مناطق الاصطياف في جبل عجلون وجرش والخليل بالاضافة الى رام الله واقامة انشاءات فيها وتأسيس شركات اصطياف .

٦ - اللجنة تشارك في الرأي القائل بضرورة اظهار الاستراحات السياحية التي تملكها الحكومة بالمظهر اللائق وان تشدد دائرة السياحة في مراقبة ادارتها ، الا انها بذات الوقت توصي الجهات المختصة بدائرة السياحة ان يجري التعاقد مع اردنيين او مع مؤسسات فندقية اردنية ذات خبرة وكفاءة في هذا المضمار بالنظر لوجود خبرات بين عسدد لا يستهان من الاردنيين . اما بالنسبة للشكاوى الواردة من بعض المتعاقدين مع الحكومة فان اللجنة قررت احالة هذه الشكاوى الى معالي رئيس مجلس سلطة السياحة من اجل النظر فيها مع التوصية بانصافهم .

وتوصي المجلس الكريم بالموافقة على قرارها . الرئيس :

هل يوافق المجلس على قرار لجنة السياحة رقم ٢ وعلى التوصيات وارسلها للحكومة ؟ .

الجميع : موافقون .

٩ - قرار لجنة اللاجئين رقم (٢)

الرئيس :

والآن تأتي للبند التاسع من جدول اعمال هذه اللجنة وهو مقررات لجنة اللاجئين فارجو من مقرر لجنة اللاجئين النائب السيد داود الشخشير التفضل الى المنصة لتلاوة قرار اللجنة رقم (٢) .

هكذا هي الاصل

عن طريق تخفيض مساهمتها لخلق هذا العجز المتزايد ولذلك فواجب الدول العربية ان تتخذ الموقف الموحد المناسب تجاه هذه السياسة المناوئة للقضية الفلسطينية وفقاً لقرارات وتقررات القمة العربية .

٣ - الطلب من الحكومة اصدار التعليمات اللازمة الى ممثليها في مجلس الامن ليتخذ موقفاً متناسباً مع تصرف امريكا الاخير من قضية اللاجئين اثناء المناقشات الحاضرة التي تدور حول قضية فينتام .

٤ - ان تعمل الحكومة عن طريق الجامعة العربية الدائمة لدى هيئة الامم المتحدة بالسكربتير العام وتحذيره من الاخطاء التي تنتج من سياسة التخفيض في موازنة الوكالة التي بدأت بها الحكومة الامريكية ، والتأكيد له بأن الحكومات العربية تعتبر الامم المتحدة مسؤولة مسؤولية كاملة عن وضع اللاجئين الحاضر واغاثتهم ومستقبلهم ومصيرهم ، وأن على الامم المتحدة ان تجد الوسائل السريعة لتغطية هذا العجز .

٥ - ان تعمل الحكومة عن طريق الجامعة العربية لتقوم الدول العربية والاسلامية والصدقية باتخاذ ما يمكن من وسائل الضغط وشنى الاساليب لتثني الحكومة الامريكية عن سياستها تجاه القضية الفلسطينية ، وخاصة سياسة التخفيض الجديدة الرامية الى تصفية قضية اللاجئين ، لا سيما وان الحكومة الامريكية التي اسهمت في لكة اللاجئين ، لا بد وان تستمر في تحميل مسؤوليتها في اغاثتهم حتى تحل قضيتهم حلاً عادلاً ، وان هذه الحكومة التي تصرف ملايين الدولارات يومياً في حرب فينتام ، لا يعجزها تغطية اربعة ملايين دولار في عجز موازنة وكالة الفوث .

٦ - ان محاولة وكالة الفوث استدراج الدول العربية الى تغطية العجز من موازنتها باذرة خطيرة تهدف الى نقل مسؤولية اغاثة العائدين تدريجياً عن

كاهل هيئة الامم المتحدة الى كاهل الدول العربية ، ولذلك فواجب الدول العربية ان تكون حلوة عند تقديمها أية مساعدة بحيث تكون انسانية طوعية محضة لا مسؤولية الزامية .

٧ - ان تقاص الحكومة الامريكية او أية حكومة غربية اخرى عن القيام بتنفيذ التزاماتها نحو وكالة الفوث ، يحملها مسؤولية ما قد ينجم من اختلال يقع في أمن هذه المنطقة .

٨ - تناشد اللجنة المجلس الكريم الموافقة على توصياتها وهي اذ تقدر الجهد الذي تبذله الحكومة في هذا المجال لتأمل ان تزود الحكومة المجلس الكريم بما يجد وبما تستفسر عنه الجهود العربية لاحباط كل محاولة ترمي الى تصفية قضية العائدين ، كما ترجو المجلس الموافقة على نشر هذه التوصيات ليطلع عليها الرأي العام

لجنة اللاجئين

السيد الحاج حسن نائب عمان :

لا شك مع تقديم شكري الجزيل للجهد الكبير الذي قدمته لجنة شؤون اللاجئين العائدين ، الا انني ارى وحفاظاً على المسؤولية المشتركة التي تضطلع فيها السلطان السلطة التشريعية والتنفيذية احالة هذه التواصي للحكومة للاطلاع عليها ومن ثم اتخاذ الاجراءات المشتركة ما بين المجلس وبين الحكومة .

السيد ملحميس نائب نابلس :

بالنسبة لتوصية الرابعة : تعتبر الامم المتحدة مسؤولية مسؤولية كاملة عن وضع اللاجئين الحاضر واغاثتهم ومستقبلهم ومصيرهم . . . اعتقد هذا غير وارد .

دولة رئيس الوزراء :

في نقطة لفتت نظري وبعض نقاط اخرى فيه ما يعتقد يجوز ان تبقى في القرار اهمها النقطة التي تفضل بها الاخ ملحميس . وبالتالي هذا الموضوع يحول اولا وينشر عند جواب الحكومة في الموضوع .

الرئيس :

هل يوافق المجلس على قرار لجنة اللاجئين ؟

الجميع : موافقون .

١٠ - احالة القوانين الواردة من الحكومة على اللجان المختصة .

الرئيس :

ورد للمجلس مشروع قانون الصحافة لسنة ١٩٦٦ فهل يوافق المجلس على احالته للجنة القانونية ؟

الجميع : موافقون .

١١ - تعيين موعد وموضوع الجلسة القادمة

السيد الحاج حسن نائب عمان :

معالي الرئيس

اذا سمح معاليك بارسال جدول اعمال الجلسات القادمة قبل موعد عقد الجلسات بوقت معقول حتى يمكننا دراسة محتوياته .

الرئيس :

ضمن الامكان

والآن انتهت اجاث هذه الجلسة وارفعها وأسألكم بموعد الجلسة القادمة .

(وانتهت الجلسة)

رئيس مجلس النواب

عاكف الفايز

امين عام مجلس الآمة

هاني خير

تصريف

- ١ - اعد ويوب هذا العدد واشرف على تنظيم ضبطه الأمين العام : الأستاذ هاني خير
- ٢ - قام بتنظيم هذا المحضر : السيدان عدلان بعيون ولاظم مرزوق
- ٣ - قام بالاشراف على هذا العدد وتدقيقه في المطبعة مأمور المحلة : السيد وليد النجداوي

هكذا منه الفصل